

1- (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن واللسن باللسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون، وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين، ولپحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) [المائدة 44-47].

تفسير القرطبي ج: 6 ص: 177

وفي صحيح مسلم عن البراء ابن عازب قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم بيهودي محمما مجلودا فدعاهم فقال هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم قالوا نعم فدعا رجلا من علمائهم فقال أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم قال لا ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك نجده الرجم ولكنه كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد قلنا تعالوا فنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه فأمر به فرجم فأنزل الله تعالى يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر إلى قوله إن أوتيتم هذا فخذوه يقول ائتوا محمدا فإن أمركم بالتحميم

تفسير القرطبي ج: 6 ص: 178

والجلد فخذوه وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا فأنزل الله عز وجل ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون **في الكفار كلها**

تفسير القرطبي ج: 6 ص: 190

قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون و الظالمون و الفاسقون **نزلت كلها في الكفار ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث البراء** وقد تقدم وعلى هذا المعظم فأما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة

وقيل فيه إضمار أي **ومن لم يحكم بما أنزل الله ردا للقرآن وحدا لقول الرسول عليه الصلاة والسلام فهو كافر قاله ابن عباس ومجاهد فالآية عامة على هذا**

قال ابن مسعود والحسن هي عامّة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والكفار أي معتقداً ذلك ومستحلاً له فأما من فعل ذلك وهو معتقد أنه راكب محرم فهو من فساق المسلمين وأمره إلى الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له

وقال ابن عباس في رواية ومن لم يحكم بما أنزل الله فقد فعل فعلاً يضاهاه أفعال الكفار

وقيل أي ومن لم يحكم بجميع ما أنزل الله فهو كافر فأما من حكم بالتوحيد ولم يحكم ببعض الشرائع فلا يدخل في هذه الآية والصحيح الأول إلا أن الشعبي قال هي في اليهود خاصة واختاره النحاس قال ويدل على ذلك ثلاثة أشياء منها أن اليهود قد ذكروا قبل هذا في قوله للذين هادوا فعاد الضمير عليهم ومنها أن سياق الكلام يدل على ذلك ألا ترى أن بعده وكتبنا عليهم فهذا الضمير لليهود بإجماع وأيضاً فإن اليهود هم الذين أنكروا الرجم والقصاص

فإن قال قائل من إذا كانت للمجازاة فهي عامة إلا أن يقع دليل على تخصيصها قيل له من هنا بمعنى الذي مع ما ذكرناه من الأدلة والتقدير واليهود الذين لم يحكموا بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون فهذا من أحسن ما قيل في هذا ويروى أن حذيفة سئل عن هذه الآيات أهي في بني إسرائيل قال نعم هي فيهم ولتسلكن سبلهم حذو النعل بالنعل

وقيل الكافرون للمسلمين و الظالمون لليهود و الفاسقون للنصارى وهذا اختيار أبي بكر بن العربي قال لأنه ظاهر الآيات وهو اختيار ابن عباس وجابر بن زيد وابن أبي زائدة وابن شبرمة والشعبي أيضاً قال طاوس وغيره ليس بكفر ينقل عن الملة ولكنه كفر دون كفر تفسير القرطبي ج: 6 ص: 191

وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله فهو تبديل له يوجب الكفر وإن حكم به هوى ومعصية فهو

ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة في الغفران للمذنبين قال القشيري ومذهب الخوارج أن من ارتشى وحكم بغير حكم الله فهو كافر وعزي هذا إلى الحسن والسدي وقال الحسن أيضاً أخذ الله عز وجل على الحكام ثلاثة أشياء ألا يتبعوا الهوى وألا يخشوا الناس ويخشوه وألا يشتروا بآياته ثمناً قليلاً

وقوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون
قال البراء بن عازب وحذيفة بن اليمان وابن عباس وأبو
محرز وأبو رجاء العطاردي وعكرمة وعبيد الله بن عبد
الله والحسن البصري وغيرهم نزلت في أهل الكتاب زاد
الحسن البصري وهي علينا واجبة وقال عبد الرزاق عن
سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم قال نزلت هذه الآيات
في بني إسرائيل ورضي الله لهذه الأمة بها رواه ابن جرير
وقال ابن جرير أيضا حدثنا يعقوب حدثنا هشيم أخبر عبد الملك بن
أبي سليمان عن سلمة بن كهيل عن علقمة ومسروق أنهما
سألا ابن مسعود عن الرشوة فقال من السحت قال
فقالا وفي الحكم قال ذاك الكفر ثم تلا ومن لم يحكم
بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون
وقال السدي ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الكافرون يقول ومن لم يحكم بما أنزلت فتركه عمدا أو
جار وهو يعلم فهو من الكافرين
وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله ومن لم يحكم
بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قال من جحد ما
أنزل الله فقد كفر ومن أقربه فهو ظالم فاسق رواه ابن
جرير ثم اختار أن الآية المراد بها أهل الكتاب أو من جحد حكم
الله المنزل في الكتاب

وقال عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا عن الشعبي ومن لم
يحكم بما أنزل الله قال للمسلمين وقال ابن جرير حدثنا ابن
المثنى حدثنا عبد الصمد حدثنا شعبة عن ابن أبي السفر عن
الشعبي ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الكافرون قال هذا في المسلمين ومن لم يحكم بما
أنزل الله فأولئك هم الظالمون قال هذا في اليهود
ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون
قال هذا في النصارى وكذا رواه هشيم والثوري عن زكريا بن
أبي زائدة عن الشعبي

وقال عبد الرزاق أيضا أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال
سئل ابن عباس عن قوله ومن لم يحكم الآية قال هي به كفر
قال ابن طاوس وليس كمن يكفر بالله وملائكته وكتبه
ورسوله

وقال الثوري عن ابن جريح عن عطاء أنه قال كفر دون كفر
وظلم دون ظلم وفسق دون فسق رواه ابن جرير
وقال وكيع عن سعيد المكي عن طاوس ومن لم يحكم بما أنزل
الله فأولئك هم الكافرون قال ليس بكفر ينقل عن الملة

وقال ابن أبي حاتم حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا
سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير عن طاوس عن ابن عباس
في قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قال
ليس بالكفر الذي يذهبون إليه ورواه الحاكم في مستدرکه
2313 من حديث سفيان بن عيينة وقال صحيح على شرط
الشيخين ولم يخرجاه

تفسير الطبري ج: 6 ص: 239
حدثنا سفيان بن وكيع وواصل بن عبد الأعلى قال ثنا ابن فضيل عن
الأعمش عن سلمة بن كهيل عن سالم بن أبي الجعد قال قيل لعبد
الله ما السحت قال الرشوة قالوا في الحكم قال **ذاك الكفر**

تفسير الطبري ج: 6 ص: 239
حدثنا هناد قال ثنا وكيع وحدثنا ابن وكيع قال ثنا أبي عن حريث عن
عامر عن مسروق قال قلنا لعبد الله ما كنا نرى السحت إلا
الرشوة في الحكم قال عبد الله **ذاك الكفر**

تفسير الطبري ج: 6 ص: 240
حدثنا المثنى قال ثنا أبو غسان قال ثنا إسرائيل عن حكيم بن جبير
عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال سألت ابن مسعود عن
السحت قال الرشا فقلت في الحكم قال **ذاك الكفر**

حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال ثنا هشيم قال أخبرنا عبد الملك
بن أبي سليمان عن سلمة بن كهيل عن مسروق عن علقمة أنهما
سألا ابن مسعود عن الرشوة فقال هي السحت قال في الحكم
قال **ذاك الكفر ثم تلا هذه الآية ومن لم يحكم بما أنزل
الله فأولئك هم الكافرون**

حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال ثنا حجاج عن المسعودي عن
بكير بن أبي بكير عن هاشم بن صبيح قال شفع مسروق لرجل في
حاجة فأهدى له جارية فغضب غضبا شديدا وقال لو علمت أنك
تفعل هذا ما كلمت في حاجتك ولا أكلم فيما بقي من حاجتك
سمعت ابن مسعود يقول من شفع شفاعة ليرد بها حقا أو يرفع بها
ظلما فأهدى له فقبل فهو سحت فقبل له يا أبا عبد الرحمن ما كنا
نرى ذلك إلا الأخذ على الحكم قال **الأخذ على الحكم كفر**

حدثنا هناد قال ثنا عبيدة عن عمار عن مسلم بن صبيح عن مسروق
قال سألت ابن مسعود عن السحت أهو الرشا في الحكم فقال لا

من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر ومن لم يحكم بما أنزل الله فهو ظالم ومن لم يحكم بما أنزل الله فهو فاسق ولكن السحت يستعينك الرجل على المظلمة فتعينه عليها فيهدي لك الهدية فتقبلها

تفسير الطبري ج: 6 ص: 241

حدثنا ابن حميد قال ثنا جرير عن منصور عن سالم عن مسروق عن عبد الله قال الرشوة سحت قال مسروق فقلنا لعبد الله أفي الحكم قال **لا ثم قرأ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون

تفسير الطبري ج: 6 ص: 253

حدثنا ابن بشار قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا سفيان وحدثنا ابن وكيع قال ثنا أبي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي البختري عن حذيفة في قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قال **نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل إن كانت لكم كل حلوة ولهم كل مرة ولتسلكن طريقهم قدر الشراك**

تفسير الطبري ج: 6 ص: 253

حدثنا هناد بن السري قال ثنا وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي البختري قال قيل لحذيفة ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ثم ذكر نحو حديث ابن بشار عن عبد الرحمن حدثنا الحسن بن يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي البختري قال سألت رجل حذيفة عن هؤلاء الآيات ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون فأولئك هم الظالمون فأولئك هم الفاسقون قال فقل ذلك في بني إسرائيل قال **نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل إن كانت لهم كل مرة ولكم كل حلوة كلا والله لتسلكن طريقهم قدر الشراك**

تفسير الطبري ج: 6 ص: 255

وقال بعضهم عنى بالكافرين أهل الإسلام وبالظالمين اليهود وبالفاسقين النصارى ذكر من قال ذلك حدثنا ابن وكيع قال ثنا أبي عن زكريا عن عامر قال نزلت **الكافرون في المسلمين والظالمون في اليهود والفاسقون في النصارى**

حدثنا ابن وكيع قال ثنا ابن يمان عن سفيان عن ابن أبي السفر
**عن الشعبي قال الكافرون في المسلمين والظالمون
في اليهود والفاسقون في النصارى**

حدثنا ابن وكيع وأبو السائب وواصل بن عبد الأعلى قالوا ثنا ابن
فضيل عن ابن شبرمة عن **الشعبي قال آية فينا وآيتان في
أهل الكتاب ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الكافرون فينا وفيهم ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الظالمون والفاسقون في أهل الكتاب**

حدثنا ابن وكيع قال ثنا أبي عن سفيان عن جابر عن عامر مثل
حديث زكريا عنه حدثنا محمد بن المثنى قال ثنا عبد الصمد بن
عبد الوارث قال ثنا شعبة عن ابن أبي السفر عن **الشعبي ومن
لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قال هذا
في المسلمين ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك
هم الفاسقون قال النصارى**

حدثني يعقوب بن إبراهيم قال ثنا هشيم قال أخبرنا زكريا بن أبي
زائدة عن الشعبي قال في هؤلاء الآيات التي في المائدة **ومن لم
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قال فينا أهل
الإسلام ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الظالمون قال في اليهود ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الفاسقون قال في النصارى**

حدثنا محمد بن بشار قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان
عن زكريا بن أبي زائدة عن **الشعبي في قوله ومن لم
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قال نزلت
الأولى في المسلمين والثاني في اليهود والثالثة في
النصارى**

حدثنا الحسن بن يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري
عن زكريا عن الشعبي بنحوه حدثنا هناد قال ثنا يعلى عن زكريا
عن عامر بنحوه

تفسير الطبري ج: 6 ص: 255

وقال آخرون بل عنى بذلك كفردون كفر وظلم دون ظلم وفسق
دون فسق

تفسير الطبري ج: 6 ص: 256

ذكر من قال ذلك

حدثنا محمد بن بشار قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا سفيان عن ابن
جريح عن عطاء قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الكافرون ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون

ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون قال **كفر**
دون كفر وفسق دون فسق وظلم دون ظلم

حدثنا ابن بشار قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا حماد بن سلمة عن
أيوب عن عطاء مثله حدثني المثنى قال ثنا الحجاج قال ثنا حماد
عن أيوب بن أبي تميمة عن عطاء بن أبي رباح بنحوه
حدثنا هناد بن السري قال ثنا وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن
عطاء بنحوه

حدثنا ابن وكيع قال ثنا أبي عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء
بنحوه

حدثنا هناد قال ثنا وكيع وحدثنا ابن وكيع قال ثنا أبي عن سفيان عن
سعيد المكي عن طاوس ومن لم يحكم بما أنزل الله **فأولئك**

هم الكافرون قال ليس بكفر ينقل عن الملة

حدثنا هناد قال ثنا وكيع وحدثنا ابن وكيع قال ثنا أبي عن سفيان عن
معمر بن راشد عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس ومن لم
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قال **هي به كفر**

وليس كفرا بالله وملائكته وكتبه ورسله

حدثني الحسن قال ثنا أبو أسامة عن سفيان عن معمر عن ابن
طاوس عن أبيه قال قال رجل لابن عباس في هذه الآيات **ومن**
لم يحكم بما أنزل الله فمن فعل هذا فقد كفر قال

ابن عباس إذا فعل ذلك فهو به كفر وليس كمن كفر

بالله واليوم الآخر وبكذا وكذا

حدثنا الحسن بن يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر
عن ابن طاوس عن أبيه قال سئل ابن عباس عن قوله ومن لم
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قال **هي به كفر** قال
ابن طاوس به كفر وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله
حدثنا الحسن بن يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري

عن رجل عن طاوس فأولئك هم الكافرون قال **كفر لا ينقل عن**
الملة قال وقال عطاء **كفر دون كفر وظلم دون ظلم**

وفسق دون فسق

وقال آخرون بل نزلت هذه الآيات في أهل الكتاب وهي مراد بها
جميع الناس مسلموهم وكفارهم ذكر من قال ذلك حدثنا الحسن
بن يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري عن منصور عن
إبراهيم قال **نزلت هذه الآيات في بني إسرائيل ورضي**

لهذه الأمة بها

تفسير الطبري ج: 6 ص: 257

حدثنا ابن وكيع قال ثنا أبي عن سفيان عن منصور عن إبراهيم
ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون قال **نزلت**

في بني إسرائيل ورصي لكم بها

حدثنا ابن بشار قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا سفيان عن منصور عن
إبراهيم في هذه الآية ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الكافرون قال **نزلت في بني إسرائيل ثم رصي بها لهؤلاء**

حدثني المثنى قال ثنا عمرو بن عون قال أخبرنا هشيم عن عوف
عن الحسن في قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم

الكافرون قال **نزلت في اليهود وهي علينا واجبة**

حدثني يعقوب بن إبراهيم قال ثنا هشيم قال أخبرنا عبد الملك بن
أبي سليمان عن سلمة بن كهيل عن علقمة ومسروق أنهما سألا
ابن مسعود عن الرشوة فقال من السحت قال فقالا أفي الحكم
قال **ذاك الكفر ثم تلا هذه الآية ومن لم يحكم بما أنزل**

الله فأولئك هم الكافرون

حدثني محمد بن الحسين قال ثنا أحمد بن مفضل قال ثنا أسباط
عن السدي ومن لم يحكم بما أنزل الله يقول **ومن لم يحكم**
بما أنزلت فتركه عمدا وجاه وهو يعلم فهو من الكافرين

وقال آخرون معنى ذلك ومن لم يحكم بما أنزل الله جاحدا به
فأما الظلم والفسق فهو للمقر به ذكر من قال ذلك

حدثني المثنى قال ثنا عبد الله بن صالح قال ثني معاوية بن صالح
عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله ومن لم يحكم بما

أنزل الله فأولئك هم الكافرون قال **من جحد ما أنزل الله**

فقد كفر ومن أقر به ولم يحكم فهو ظالم فاسق

وأولى هذه الأقوال عندي بالصواب قول من قال **نزلت هذه**

الآيات في كفار أهل الكتاب لأن ما قبلها وما بعدها من

الآيات ففيهم نزلت وهم المعنيون بها وهذه الآيات

سياق الخبر عنهم فكونها خيرا عنهم أولى

فإن قال قائل فإن الله تعالى ذكره قد عم بالخبر بذلك عن جميع

من لم يحكم بما أنزل الله فكيف جعلته خاصا قيل **إن الله**

تعالى عم بالخبر بذلك عن قوم كانوا يحكم الله الذي

حكم به في كتابه جاحدين فأخبر عنهم أنهم يتركهم

الحكم على سبيل ما تركوه كافرون

وكذلك القول في كل من لم يحكم بما أنزل الله جاحدا

به هو بالله كافر كما قال ابن عباس لأنه جحوده حكم

الله بعد علمه أنه أنزله في كتابه نظير جحوده نبوة نبيه

بعد علمه أنه نبي

قال أبو بكر الجصاص رحمه الله:

أحكام القرآن 2 ج: 4 ص: 84

وروى ابن عيينة عن عمار الدهني عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال سألت عبدالله بن مسعود عن السحت أهو الرشوة في الحكم فقال **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ولكن السحت أن يستشفع بك على إمام فتكلمه فيهدي لك هدية فتقبلها

وروى شعبة عن منصور عن سالم بن

أحكام القرآن 2 ج: 4 ص: 85

أبي الجعد عن مسروق قال سألت عبدالله عن الجور في الحكم فقال **ذلك كفر** وسأله عن السحت فقال الرشاشا وروى عبدالأعلى بن حماد حدثنا حماد عن أبان عن ابن أبي عياش عن مسلم أن مسروقا قال قلت لعمر يا أمير المؤمنين رأيت الرشوة في الحكم من السحت قال لا **ولكن كفر** إنما السحت أن يكون لرجل عند سلطان جاه ومنزلة ويكون للآخر إلى السلطان حاجة فلا يقضي حاجته حتى يهدي إليه

.....

وروى منصور عن الحكم عن أبي وائل عن مسروق قال إن القاضي إذا أخذ الهدية فقد أكل السحت وإذا أكل الرشوة **بلغت به الكفر**

.....

قال أسلم بن سهل الواسطي رحمه الله:

تاريخ واسط ج: 1 ص: 181

بشر بن محمد بن أبان بن مسلم حدثنا أسلم قال ثنا محمد بن عبدالله بن سعيد قال ثنا بشر بن محمد بن أبان بن مسلم الواسطي قال ثنا حماد بن سلمة عن أبان بن أبي عياش عن مسلم بن أبي عمران عن مسروق قال قلت لعمر بن الخطاب رأيت الرشوة في الحكم هو السحت قال لا **ولكن الكفران** السحت أن يكون للرجل ثم السلطان منزلة ويكون للآخر إليه حاجة فيهدي له ليقضي حاجته

قال محمد بن سعد رحمه الله:

الطبقات الكبرى ج: 6 ص: 81

قال أخبرنا عمرو بن الهيثم أبو قطن قال حدثنا المسعودي عن بكير بن أبي بكير عن أبي الضحى أن مسروقا شفع لرجل بشفاعة فأهدى له جارية فغضب وقال لو علمت أن هذا في نفسك ما تكلمت فيها ولا أتكلم فيما بقي منها أبدا سمعت عبد الله بن

مسعود يقول من شفع شفاعته ليرد بها حقا أو يدفع بها ظلما
فأهدي له فقبل فذلك السحت قالوا ما كنا نرى السحت إلا الأخذ
على الحكم قال **الأخذ على الحكم كفر**

سنن سعيد بن منصور ج: 4 ص: 0
قوله تعالى سماعون للكذب اكالون للسحت 739 حدثنا سعيد
قال نا خلف بن خليفة قال نا منصور بن زاذان عن الحكم عن ابي
وائل عن مسروق قال اذا قبل القاضي الهدية اكل السحت **وإذا
قبل الرشوة بلغت به الكفر**

سنن سعيد بن منصور ج: 4 ص: 0
حدثنا سعيد قال نا حماد بن يحيى الابح عن ابي اسحاق عن ابي
الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال **الرشوة في الحكم كفر**
وهي بين الناس سحت

سنن سعيد بن منصور ج: 4 ص: 0
حدثنا سعيد قال نا سفيان عن عمار الدهني عن سالم ابن ابي
الجدع عن مسروق قال سألت ابن مسعود عن السحت اهو
الرشوة في الحكم قال لا **ومن لم يحكم بما انزل الله
فاولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون** ولكن
السحت ان يستعينك رجل على مظلمة فيهدي لك فتقبله فذلك
السحت

مجمع الزوائد ج: 4 ص: 199
وعن مسروق قال كنت جالسا إلى عبدالله فقال له رجل ما
السحت قال الرشافي الحكم قال **ذاك الكفر ثم قرأ ومن لم
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** رواه ابو يعلي
وشيوخ أبي يعلي محمد بن عثمان بن عمر لم أعرفه
وعن ابن مسعود قال **الرشوة في الحكم كفر** وهو بين الناس
مجمع الزوائد ج: 4 ص: 200

سحت **رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح**
وعنه قال السحت الرشوة في الدين رواه الطبراني في الكبير
وفيه أبو مسمى فان كان الفضل بن دكين فهو ثقة وإن كان ضرار
بن صرد فهو ضعيف وكلاهما روى عن سفيان وروى عنه علي بن
عبدالعزیز البغوي

مجمع الزوائد ج: 7 ص: 15

قوله تعالى وأكلهم السحت عن عبدالله يعني ابن مسعود رضي الله عنه أنه سئل عن السحت قال الرشا قيل في الحكم **قال ذاك الكفر** رواه الطبراني من رواية **شريك عن السري عن أبي الضحى والسري لم أعرفه وبقيته رجاله ثقات**

سنن البيهقي الكبرى ج: 10 ص: 139
أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو بكر أحمد بن إسحاق أنبأ عمر بن حفص ثنا عاصم بن علي ثنا شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال ثم سألت عبد الله يعني بن مسعود عن السحت فقال الرشا وسألته عن الجور في الحكم فقال **ذلك الكفر**

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر القاضي قالا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا إبراهيم بن مرزوق ثنا مكي بن إبراهيم ثنا فطر بن خليفة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال ثم سئل عبد الله عن السحت فقال هي الرشا فقال في الحكم فقال عبد الله **ذلك الكفر وتلا هذه الآية ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون**

وأخبرنا أبو نصر بن قتادة أنبأ أبو منصور النضروي ثنا أحمد بن نجدة ثنا سعيد بن منصور ثنا سفيان عن عمار الدهني عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال ثم سألت بن مسعود عن السحت أهو رشوة في الحكم قال **لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكفارون والظالمون والفاسقون** ولكن السحت أن يستعينك رجل على مظلمة فيهدي لك فتقبله فذلك السحت

السنن الكبرى ج: 3 ص: 228
أخبرنا قتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالا حدثنا خلف يعني بن خليفة عن منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة عن أبي وائل عن مسروق قال ثم القاضي إذا أكل الهدية فقد أكل السحت وإذا **قبل الرشوة بلغت به الكفر** وقال مسروق من شرب الخمر فقد كفر وكفره أن ليس له صلاة ذكر الآثام المتولدة عن شرب الخمر من ترك الصلوات ومن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن وقوع على المحارم

سنن النسائي (المجتبى) ج: 8 ص: 314
أخبرنا قتيبة وعلي بن حجر قالا حدثنا خلف يعني بن خليفة عن منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة عن أبي وائل عن مسروق قال ثم القاضي إذا أكل الهدية فقد أكل السحت **وإذا قبل**

الرشوة بلغت به الكفر وقال مسروق من شرب الخمر فقد كفر وكفره أن ليس له صلاة

مسند أبي يعلى ج: 9 ص: 173
5266 حدثني محمد حدثنا عثمان بن عمر حدثنا فطر بن خليفة
عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال
مسند أبي يعلى ج: 9 ص: 174
ثم كنت جالسا ثم عبد الله فقال له رجل ما السحت قال الرشا
فقال في الحكم قال **ذاك الكفر ثم قرأ ومن لم يحكم بما
أنزل الله فأولئك هم الكافرون**

المعجم الكبير ج: 9 ص: 225
9098 حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم ثنا شريك عن السدي
عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله ثم أنه سئل عن السحت
قال الرشا قيل **في الحكم قال ذاك الكفر**

المعجم الكبير ج: 9 ص: 226
9099 حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم ثنا سفيان عن عاصم
عن زر عن عبد الله قال ثم السحت الرشوة في الدين
9100 حدثنا محمد بن علي الصائغ المكي ثنا سعيد بن منصور ثنا
حماد بن يحيى الأبح عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن بن
مسعود قال ثم **الرشوة في الحكم كفر** وهي بين الناس سحت
9101 حدثنا عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم ثنا محمد بن
يوسف الفريابي ثنا إسرائيل عن حكيم بن جبير عن سالم بن أبي
الجعد عن مسروق قال ثم سألت بن مسعود عن الرشا في الحكم
قال **ذلك الكفر**

شعب الإيمان ج: 4 ص: 390
5504 أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنا أحمد بن عبيد الصفار ثنا
عبيد بن شريك ثنا عبد الوهاب ثنا ابن عيينة عن عمار الدهني عن
سالم بن أبي الجعد عن مسروق بن الأجدع قال سألت عبد الله
عن السحت أهو في الحكم قال **ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الكافرون** فقرأ الآيات كلها ولكن السحت أن
يستعين الرجل برجل على مظلمة ظلمها بعض عمال لابن زياد أو زياد
رجل مسروقا على مظلمة ظلمها بعض عمال لابن زياد أو زياد
فأعانه حتى استخرجها له فأهدى له جارية فردها وقال لا طلبت لك
حاجة أبدا أخبرني ابن مسعود أن ذلك السحت

2- (وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثُرَ مِنْ النَّاسِ لِفَاسِقُونَ) [المائدة 49].

3- (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حِكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) [المائدة 50].

قال ابن كثير رحمه الله:

(وقوله تعالى أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والإصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات بما يضعونها بأرائهم وأهوائهم وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكر خان الذي وضع لهم الياسق وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها عن شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظرة وهواه فصارت في بنيه شرعا متبعا يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير قال تعالى أفحكم الجاهلية يبغون أي يبتغون ويريدون وعن حكم الله يعدلون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون أي ومن أعدل من الله في حكمه لمن عقل عن الله شرعه وأمن به وأيقن وعلم أن الله أحكم الحاكمين وأرحم بخلقه من الوالدة بولدها فإنه تعالى هو العالم بكل شيء القادر على كل شيء العادل في كل شيء وقال ابن أبي حاتم حدثنا أبي حدثنا هلال بن فياض حدثنا أبو عبيدة الناجي قال سمعت الحكم يقول من حكم بغير حكم الله فحكم الجاهلية وأخبرنا يونس بن عبد الأعلى قراءة حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال كان طاوس إذا سأل رجل أفضل بين ولدي في النحل قرأ أفحكم الجاهلية يبغون الآية وقال الحافظ أبو القاسم الطبراني 1010749 حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الخوطي حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع أخبرنا شعيب بن أبي حمزة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أبغض الناس إلى الله عز وجل من يتبغي في الإسلام سنة الجاهلية
وطاب دم امرئ بغير حق ليريق دمه وروى البخاري 6882 عن
أبي اليمان بإسناده نحوه بزيادة) (تفسير ابن كثير ج 2 ص 68)

تفسير الطبري ج: 6 ص: 274
القول في تأويل قوله تعالى أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن
من الله حكما لقوم يوقنون يقول تعالى ذكره أيبغي هؤلاء
اليهود الذين احتكموا إليك فلم يرضوا بحكمك وقد حكمت فيهم
بالقسط حكم الجاهلية يعني أحكام عبدة الأوثان من أهل الشرك
وعندهم كتاب الله فيه بيان حقيقة الحكم الذي حكمت به فيهم
وإنه الحق الذي لا يجوز خلافه ثم قال تعالى ذكره موبخا لهؤلاء
الذين أبوا قبول حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم ولهم
من اليهود ومستجها فعلهم ذلك منهم ومن هذا الذي هو أحسن
حكما أيها اليهود من الله تعالى ذكره ثم من كان يوقن بوحدانية
الله ويقر بربوبيته يقول تعالى ذكره أي حكم أحسن من حكم الله
إن كنتم موقنين أن لكم ربا وكنتم أهل توحيد وإقرار

في ظلال القرآن للأستاذ الشهيد - كما نحسبه - سيد قطب رحمه
الله ج 2 ص 828

يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر ، من الذين
قالوا:أما بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، ومن الذين هادوا ،
سماعون للكذب ، سماعون لقوم آخرين لم يأتوك . يحرفون الكلم
من بعد مواضعه ؛ يقولون:إن أوتيتهم هذا فخذوه وإن لم تؤتوه
فاحذروا - ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئا - أولئك
الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم ، لهم في الدنيا خزي ، ولهم في
الآخرة عذاب عظيم . سماعون للكذب أكالون للسحت . فإن
جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم . وإن تعرض عنهم فلن
يضروك شيئا . وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ، إن الله يحب
المقسطين ، وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ، ثم
يتولون من بعد ذلك ، وما أولئك بالمؤمنين . إنا أنزلنا التوراة فيها
هدى ونور ، يحكم بها النبيون الذين أسلموا ، للذين هادوا ،
والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه
شهداء . فلا تخشوا الناس واخشون ، ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا
. . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . . وكتبنا
عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ،
والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص . فمن تصدق به

فهو كفاره له . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون . . وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم ، مصدقا لما بين يديه من التوراة ، وآتينا الإنجيل ، فيه هدى ونور ، ومصدقا لما بين يديه من التوراة ، وهدى وموعظة للمتقين ، وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون . . وأنزلنا إليك الكتاب بالحق ، مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه . . فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق . . لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا . ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ؛ ولكن ليلوكم فيما أتاكم فاستبقوا الخيرات ، إلى الله مرجعكم جميعا ، فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون . . وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك . . فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم ، وإن كثيرا من الناس لفاسقون . . أفحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ؟ . . وهكذا تتبين القضية . . إله واحد . وخالق واحد . ومالك واحد . . وإذن فحاكم واحد . ومشرع واحد . ومتصرف واحد . . وإذن فشرعية واحدة ، ومنهج واحد ، وقانون واحد . . وإذن فطاعة واتباع وحكم بما أنزل الله ، فهو إيمان وإسلام . أو معصية وخروج وحكم بغير ما أنزل الله ، فهو كفر وظلم وفسوق . . وهذا هو الدين كما أخذ الله ميثاق العباد جميعا عليه ، وكما جاء به كل الرسل من عنده . . أمة محمد والأمم قبلها علي السواء . . ولم يكن بد أن يكون "دين الله" هو الحكم بما أنزل الله دون سواه . فهذا هو مظهر سلطان الله . مظهر حاكمية الله . مظهر أن لا إله إلا الله .

وهذه الحتمية: حتمية هذا التلازم بين "دين الله" و"الحكم بما أنزل الله" لا تنشأ فحسب من أن ما أنزل الله خير مما يصنع البشر لأنفسهم من مناهج وشرائع وأنظمة وأوضاع . فهذا سبب واحد من أسباب هذه الحتمية . وليس هو السبب الأول ولا الرئيسي . إنما السبب الأول والرئيسي ، والقاعدة الأولى والأساس في حتمية هذا التلازم هي أن الحكم بما أنزل الله إقرار بالوهمية لله ، ونفي لهذه الألوهية وخصائصها عن عداه . وهذا هو "الإسلام" بمعناه اللغوي: "الاستسلام" وبمعناه الاصطلاحي كما جاءت به الأديان . . الإسلام لله . . والتجرد عن ادعاء الألوهية معه ؛ وادعاء أخص خصائص الألوهية ، وهي السلطان والحاكمية ، وحق تطويع العباد وتعبيدهم بالشرعية والقانون . ولا يكفي إذن أن يتخذ البشر لأنفسهم شرائع تشابه شريعة الله . أو حتى شريعة الله نفسها بنصها ، إذا هم نسبوها إلى أنفسهم ،

ووضعوا عليها شاراتهم ؛ ولم يردوها لله ؛ ولم يطبقوها باسم الله ، إذعانا لسلطانه ، واعترافا بالوهيته ؛ وتتفرده بهذه الألوهية . التفرد الذي يجرد العباد من حق السلطان والحاكمة ، إلا تطبيقاً (الظلال ج 2، ص 827، 828).

" مقدمة الوحدة الإقرار بالألوهية الله وربوبيته يتناول هذا الدرس أخطر قضية من قضايا العقيدة الإسلامية ، والمنهج الإسلامي . ونظام الحكم والحياة في الإسلام . . وهي القضية التي عولجت في سورتي آل عمران والنساء من قبل . . ولكنها هنا في هذه السورة تتخذ شكلاً محدداً مؤكداً ؛ يدل عليها النص بألفاظه وعباراته ، لا بمفهومه وإيحائه . .
إنها قضية الحكم والشريعة والتقاضي - ومن ورائها قضية الألوهية والتوحيد والإيمان - والقضية في جوهرها تتلخص في الاجابه على هذا السؤال :

أ يكون الحكم والشريعة والتقاضي حسب موثيق الله وعقوده وشرائعه التي استحفظ عليها اصحاب الديانات السماوية واحده بعد الأخرى ؛ وكتبها علي الرسل ، وعلى من يتولون الأمر بعدهم ليسيروا على هداهم ؟ أم يكون ذلك كله للأهواء المتقلبه ، والمصالح التي لا ترجع الى أصل ثابت من شرع الله ، والعرف الذي يصطلح عليه جيل أو أجيال ؟ وتعبير آخر: أتكون الألوهية والربوبية والقوامة لله في الأرض وفي حياة الناس ؟ أم تكون كلها أو بعضها لأحد من خلقه يشرع للناس ما لم يأذن به الله ؟
الله - سبحانه - يقول: إنه هو الله لا اله إلا هو . وإن شرائعه التي سنها للناس بمقتضى ألوهيته لهم وعبوديتهم له ، وعاهدتهم عليها وعلى القيام بها ؛ هي التي يجب أن تحكم هذه الأرض ، وهي التي يجب أن يتحاكم إليها الناس ، وهي التي يجب أن يقضي بها الأنبياء ومن بعدهم من الحكام . .

والله - سبحانه - يقول: إنه لا هوادة في هذا الأمر ، ولا ترخص في شيء منه ، ولا انحراف عن جانب ولو صغير . وإنه لا عبرة بما تواضع عليه جيل ، أو لما اصطلح عليه قبيل ، مما لم يأذن به الله في قليل ولا كثيراً !

والله - سبحانه - يقول: إن المسألة - في هذا كله - مسألة إيمان أو كفر ؛ أو إسلام أو جاهلية ؛ وشرع أو هوى . وإنه لا وسط في هذا الأمر ولا هدنة ولا صلح ! فالمؤمنون هم الذين يحكمون بما أنزل الله - لا يخرمون منه حرفاً ولا يبدلون منه شيئاً - والكافرون الظالمون الفاسقون هم الذين لا يحكمون بما أنزل الله .
وأنه إما أن يكون الحكام قائمين على شريعة الله كاملة فهم في نطاق الإيمان . وإما أن يكونوا قائمين على شريعة أخرى مما لم

يأذن به الله ، فهم الكافرون الظالمون الفاسقون . وأن الناس إما أن يقبلوا من الحكام والقضاة حكم الله وقضائه في أمورهم فهم مؤمنون . . وإلا فما هم بالمؤمنين . . ولا وسط بين هذا الطريق وذلك ؛ ولا حجة ولا معذرة ، ولا احتجاج بمصلحة . فالله رب الناس يعلم ما يصلح للناس ؛ ويضع شرائعاً لتحقيق مصالح الناس الحقيقية . وليس أحسن من حكمه وشريعته حكم أو شريعة . وليس لأحد من عباده أن يقول: إنني أرفض شريعة الله ، أو إنني أبصر بمصلحة الخلق من الله . . فإن قالها - بلسانه أو بفعله - فقد خرج من نطاق الإيمان . .

هذه هي القضية الخطيرة الكبيرة التي يعالجها هذا الدرس في نصوص تقريرية صريحة . . ذلك إلى جانب ما يصوره من حال اليهود في المدينة ، ومناوراتهم ومؤامراتهم مع المنافقين: من الذين قالوا: أماناً بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم . وما يوجه به رسول الله [ص] لمواجهة هذا الكيد الذي لم تكف عنه يهود ، منذ أن قامت للإسلام دولة في المدينة . .

والسياق القرآني في هذا الدرس يقرر أولاً: توافي الديانات التي جاءت من عند الله كلها على تحميم الحكم بما أنزله الله ؛ وإقامة الحياة كلها على شريعة الله ؛ وجعل هذا الأمر مفرق الطريق بين الإيمان والكفر ؛ وبين الإسلام والجاهلية ؛ وبين الشرع والهوى . . فالتوراة أنزلها الله فيها هدى ونور: يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء . . وعندهم التوراة فيها حكم الله . . وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس . . الخ . . والإنجيل آتاه الله عيسى بن مريم مصدقاً لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين . وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه . . والقرآن أنزله الله على رسوله بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه وقال له: فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون . . أفحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ؟ . . وكذلك تتوافي الديانات كلها على هذا الأمر ، ويتعين حد الإيمان وشرط الإسلام ، سواء للمحكومين أو للحكام . . والمناط هو الحكم بما أنزل الله من الحكام ، وقبول هذا الحكم من المحكومين ، وعدم ابتغاء غيره من الشرائع والأحكام . . والمسألة في هذا الوضع خطيرة ؛ والتشدد فيها على هذا النحو يستند إلى أسباب لا بد خطيرة كذلك . فما هي يا ترى هذه

الأسباب ؟ إننا نحاول أن نتلمسها سواء في هذه النصوص أو في السياق القرآني كله ، فنجدها واضحة بارزة . . .
إن الاعتبار الأول في هذه القضية هو أنها قضية الإقرار بالوهمية لله وربوبيته وقوامته على البشر - بلا شريك - أو رفض هذا الإقرار . . . ومن هنا هي قضية كفر أو إيمان ، وجاهلية أو إسلام . . .
. . . والقرآن كله معرض بيان هذه الحقيقة . . .
إن الله هو الخالق . . . خلق هذا الكون ، وخلق هذا الإنسان .
وسخر ما في السماوات والأرض لهذا الإنسان . . . وهو - سبحانه - متفرد بالخلق ، لا شريك له في كثير منه أو قليل .
وإن الله هو المالك . . . بما أنه هو الخالق . . . ولله ملك السماوات والأرض وما بينهما . . . فهو - سبحانه - متفرد بالملك . لا شريك له في كثير منه أو قليل .
وإن الله هو الرازق . . . فلا يملك أحد أن يرزق نفسه أو غيره شيئاً . لا من الكثير ولا من القليل . . .
وإن الله هو صاحب السلطان المتصرف في الكون والناس . . . بما أنه هو الخالق المالك الرازق . . . وبما أنه هو صاحب القدرة التي لا يكون بدونها خلق ولا رزق ولا نفع ولا ضرر . وهو - سبحانه - المتفرد بالسلطان في هذا الوجود .
والإيمان هو الإقرار لله - سبحانه - بهذه الخصائص . الألوهية ، والملك ، والسلطان . . . متفرداً بها لا يشاركه فيها أحد . والإسلام هو الاستسلام والطاعة لمقتضيات هذه الخصائص . . . هو أفراد الله - سبحانه - بالألوهية والربوبية والقوامة على الوجود كله - وحياة الناس ضمناً - والاعتراف بسلطانه الممثل في قدره ؛ والممثل كذلك في شريعته . فمعنى الاستسلام لشريعة الله هو - قبل كل شيء - الاعتراف بألوهيته وربوبيته وقوامته وسلطانه . ومعنى عدم الاستسلام لهذه الشريعة ، واتخاذ شريعة غيرها في أية جزئية من جزئيات الحياة ، هو - قبل كل شيء - رفض الاعتراف بألوهية الله وربوبيته وقوامته وسلطانه . . . ويستوي أن يكون الاستسلام أو الرفض باللسان أو بالفعل دون القول . . . وهي من ثم قضية كفر أو إيمان ؛ وجاهلية أو إسلام . ومن هنا يجيء هذا النص : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . . . الظالمون . . . الفاسقون .
والاعتبار الثاني هو اعتبار الأفضلية الحتمية المقطوع بها لشريعة الله على شرائع الناس . . . هذه الأفضلية التي تشير إليها الآية الأخيرة في هذا الدرس : ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون . . . ؟

والاعتراف المطلق بهذه الأفضلية لشريعة الله ، في كل طور من أطوار الجماعة ، وفي كل حالة من حالاتها . . هو كذلك داخل في قضية الكفر والإيمان . . فما يملك إنسان أن يدعي أن شريعة أحد من البشر ، تفضل أو تماثل شريعة الله ، في أية حالة أو في أي طور من أطوار الجماعة الإنسانية . . ثم يدعي - بعد ذلك - أنه مؤمن

بالله ، وأنه من المسلمين . . إنه يدعي أنه أعلم من الله بحال الناس ؛ وأحكم من الله في تدبير أمرهم . أو يدعي أن أحوال وحاجات جرت في حياة الناس ، وكان الله - سبحانه - غير عالم بها وهو يشرع شريعته ؛ أو كان عالماً بها ولكنه لم يشرع لها ؛ ولا تستقيم مع هذا الادعاء دعوى الإيمان والإسلام . مهما قالها باللسان !

فأما مظاهر هذه الأفضلية فيصعب إدراكها كلها . فإن حكمة شرائع الله لا تنكشف كلها للناس في جيل من الأجيال . والبعض الذي ينكشف يصعب التوسع في عرضه هنا . . في الظلال . . فنكتفي منه ببعض اللمسات :

إن شريعة الله تمثل منهجاً شاملاً متكاملًا للحياة البشرية ؛ يتناول بالتنظيم والتوجيه والتطوير كل جوانب الحياة الإنسانية ؛ في جميع حالاتها ، وفي كل صورها وأشكالها . .

وهو منهج قائم على العلم المطلق بحقيقة الكائن الإنساني ، والحاجات الإنسانية ، وبحقيقة الكون الذي يعيش فيه الإنسان ؛ وبطبيعة النوميس التي تحكمه وتحكم الكينونة الإنسانية . . ومن ثم لا يفرط في شيء من أمور هذه الحياة ؛ ولا يقع فيه ولا ينشأ عنه أي تصادم مدمر بين أنواع النشاط الإنساني ؛ ولا أي تصادم مدمر بين هذا النشاط والنوميس الكونية ؛ إنما يقع التوازن والاعتدال والتوافق والتناسق . . الأمر الذي لا يتوافر أبداً لمنهج من صنع الإنسان الذي لا يعلم إلا ظاهراً من الأمر ؛ وإلا الجانب المكشوف في فترة زمنية معينة ؛ ولا يسلم منهج يبتدعه من آثار الجهل الإنساني ؛ ولا يخلو من التصادم المدمر بين بعض ألوان النشاط وبعض . . والهزات العنيفة الناشئة عن هذا التصادم . وهو منهج قائم على العدل المطلق . . أولاً . . لأن الله يعلم حق العلم بم يتحقق العدل المطلق وكيف يتحقق . . وثانياً . . لأنه - سبحانه - رب الجميع ؛ فهو الذي يملك أن يعدل بين الجميع ؛ وأن يجيء منهجه وشرعه مبرراً من الهوى والميل والضعف - كما أنه مبرراً من الجهل والقصور والغلو والتفريط - الأمر الذي لا يمكن أن يتوافر في أي منهج أو في أي شرع من صنع الإنسان ، ذي الشهوات والميول ، والضعف والهوى - فوق ما به من الجهل

والقصور - سواء كان المشرع فردا ، أو طبقة ، أو أمة ، أو جيلا من أجيال البشر . . فلكل حالة من هذه الحالات أهواؤها وشهواتها وميولها ورغباتها ؛ فوق أن لها جهلها وقصورها وعجزها عن الرؤية الكاملة لجوانب الأمر كله حتى في الحالة الواحدة في الجيل الواحد . .

وهو منهج متناسق مع ناموس الكون كله . لأن صاحبه هو صاحب هذا الكون كله . صانع الكون وصانع الإنسان . فإذا شرع للإنسان شرع له كعنصر كوني ، له سيطرة على عناصر كونية مسخرة له بأمر خالقه ؛ بشرط السير على هداه ، وبشرط معرفة هذه العناصر والقوانين التي تحكمها . . ومن هنا يقع التناسق بين حركة الإنسان وحركة الكون الذي يعيش فيه ؛ وتأخذ الشريعة التي تنظم حياته طابعا كونيا ، ويتعامل بها لا مع نفسه فحسب ، ولا مع بني جنسه فحسب ! ولكن كذلك مع الأحياء والأشياء في هذا الكون العريض ، الذي يعيش فيه ، ولا يملك أن ينفذ منه ، ولا بد له من التعامل معه وفق منهاج سليم قويم .

ثم . . إنه المنهج الوحيد الذي يتحرر فيه الإنسان من العبودية للإنسان . . ففي كل منهج - غير المنهج الإسلامي - يتعبد الناس الناس . ويعبد الناس الناس . وفي المنهج الإسلامي - وحده - يخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده بلا شريك . . إن أخص خصائص الألوهية - كما أسلفنا - هي الحاكمية . . والذي يشرع لمجموعة من الناس يأخذ فيهم مكان الألوهية ويستخدم خصائصها . فهم عبيده لا عبيد الله ، وهم في دينه لا في دين الله . والإسلام حين يجعل الشريعة لله وحده ، يخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ، ويعلن تحرير الإنسان . بل يعلن " ميلاد الإنسان " . . فالإنسان لا يولد ، ولا يوجد ، إلا حيث تتحرر رقبتة من حكم إنسان مثله وإلا حين يتساوى في هذا الشأن مع الناس جميعاً أمام رب الناس . .

إن هذه القضية التي تعالجها نصوص هذا الدرس هي أخطر وأكبر قضايا العقيدة . . إنها قضية الألوهية والعبودية . قضية العدل والصلاح . قضية الحرية والمساواة . قضية تحرير الإنسان - بل ميلاد الإنسان - وهي من أجل هذا كله كانت قضية الكفر أو الإيمان ، وقضية الجاهلية أو الإسلام . .

والجاهلية ليست فترة تاريخية ؛ إنما هي حاله توجد كلما وجدت مقوماتها في وضع أو نظام . . وهي في صميمها الرجوع بالحكم والتشريع إلى أهواء البشر ، لا إلى منهج الله وشريعته للحياة . ويستوي أن تكون هذه الأهواء أهواء فرد ، أو أهواء طبقة ، أو أهواء

أمه ، أو أهواء جيل كامل من الناس . . فكلها . . ما دامت لا ترجع إلى شريعة الله . . أهواء . .
يشرع فرد لجماعه فإذا هي جاهليه . لأن هواه هو القانون . . أو
رأيه هو القانون . . لا فرق إلا في العبارات ! وتشرع طبقه لسائر الطبقات فإذا هي جاهليه . لأن مصالح تلك الطبقة هي القانون - أو رأي الأغلبية البرلمانية هو القانون - فلا فرق إلا في العبارات !
ويشرع ممثلوا جميع الطبقات وجميع القطاعات في الأمة لأنفسهم فإذا هي جاهليه . . لأن أهواء الناس الذين لا يتجردون أبداً من الأهواء ، ولأن جهل الناس الذين لا يتجردون أبداً من الجهل ، هو القانون - أو لأن رأي الشعب هو القانون - فلا فرق إلا في العبارات !
وتشرع مجموعه من الأمم للبشرية فإذا هي جاهليه . لأن أهدافها القومية هي القانون - أو رأي المجامع الدولية هو القانون - فلا فرق إلا في العبارات !
ويشرع خالق الأفراد ، وخالق الجماعات ، وخالق الأمم والأجيال ، للجميع ، فإذا هي شريعة الله التي لا محاباه فيها لأحد على حساب أحد . لا لفرد ولا لجماعه ولا لدوله ، ولا لجيل من الأجيال . لأن الله رب الجميع والكل لديه سواء . ولأن الله يعلم حقيقة الجميع ومصصلحة الجميع ، فلا يفوته - سبحانه - أن يرعى مصالحهم وحاجاتهم بدون تفريط ولا إفراط .
ويشرع غير الله للناس . . فإذا هم عبيد من يشرع لهم . كائنات من كان . فرداً أو طبقه أو أمه أو مجموعه من الأمم . .
ويشرع الله للناس . . فإذا هم كلهم أحرار متساوون ، لا يحنون جباههم إلا لله ، ولا يعبدون إلا الله . ومن هنا خطورة هذه القضية في حياة بني الإنسان ، وفي نظام الكون كله : ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن . . فالحكم بغير ما أنزل الله معناه الشر والفساد والخروج في النهايه عن نطاق الإيمان . . بنص القرآن . .

الدرس الأول: 40 ذم المنافقين لتحاكمهم إلى غير الله ورسوله يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر ، من الذين قالوا: آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، ومن الذين هادوا . .
سماعون للكذب ، سماعون لقوم آخرين لم يأتوك ، يحرفون الكلم من بعد مواضعه ،

يقولون: إن أوتيتهم هذا فخذوه ، وإن لم تؤتوه فاحذروا . ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً . أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم . لهم في الدنيا خزي ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم

. سماعون للكذب ، أكالون للسحت . فإن جاءوك فاحكم بينهم أو
أعرض عنهم . وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً . وإن حكمت
فاحكم بينهم بالقسط . إن الله يحب المقسطين . وكيف يحكمونك
- وعندهم التوراه فيها حكم الله - ثم يتولون من بعد ذلك ؟ وما
أولئك بالمؤمنين . . .

هذه الآيات تشي بأنها مما نزل في السنوات الأولى للهجرة ؛ حيث
كان اليهود ما يزالون بالمدينه - أي قبل غزوة الأحزاب على الأقل
وقبل التنكيل ببني قريظه إن لم يكن قبل ذلك ، أيام أن كان هناك
بنو النضير وبنو قينقاع ، وأولاهما أجليت بعد أحد والثانيه أجليت
قبلها - ففي هذه الفترة كان اليهود يقومون بمناوراتهم هذه ؛ وكان
المنافقون يآرزون إليهم كما تآرز الحيه إلى الجحر! وكان هؤلاء
وهؤلاء يسارعون في الكفر ؛ ولو قال المنافقون بأفواهم:أمننا . .
وكان فعلهم هذا يحزن الرسول [ص] ويؤذيه . . .

والله - سبحانه - يعزي رسوله [ص] ويواسيه ؛ ويهون عليه
فعال القوم ، ويكشف للجماعه المسلمه حقيقه المسارعين في
الكفر من هؤلاء وهؤلاء ؛ ويوجه الرسول [ص] إلى المنهج الذي
يسلكه معهم حين يأتون إليه متحاكمين ؛ بعد ما يكشف له عما
تأمروا عليه قبل أن يأتوا إليه وما بيتوه: يا أيها الرسول لا يحزنك
الذين يسارعون في الكفر ، من الذين قالوا:أمننا ، بأفواهم ولم
تؤمن قلوبهم ، ومن الذين هادوا . . سماعون للكذب ، سماعون
لقوم آخرين لم يأتوك . يحرفون الكلم من بعد مواضعه يقولون:إن
أوتيتم هذا فخذوه ، وإن لم تؤتوه فاحذروا . . .

روي أن هذه الآيات نزلت في قوم من اليهود ارتكبوا جرائم -
تختلف الروايات في تحديدها - منها الزنا ومنها السرقة . . وهي
من جرائم الحدود في التوراة ؛ ولكن القوم كانوا قد اصطالحوا
على غيرها ؛ لأنهم لم يريدوا أن يطبقوها على الشرفاء فيهم في
مبدأ الأمر . ثم تهاونوا فيها بالقياس إلى الجميع ، وأحلوا محلها
عقوبات أخرى من عقوبات التعازير [كما صنع الذين يزعمون
أنهم مسلمون في هذا الزمان!] . . فلما وقعت منهم هذه
الجرائم في عهد الرسول [ص] تأمروا على أن يستفتوه فيها . .
فإذا أفتى لهم بالعقوبات التعزيريه المخففه عملوا بها ، وكانت هذه
حجه لهم عند الله . . فقد أفتاهم بها رسول ! . . وإن حكم فيها
بمثل ما عندهم في التوراة لم يأخذوا بحكمه . . فدسوا بعضهم
يستفتيه . . ومن هنا حكاية قولهم:

إن أوتيتم هذا فخذوه ، وإن لم تؤتوه فاحذروا . .
وهكذا بلغ منهم العبت ، وبلغ منهم الاستهتار ، وبلغ منهم الالتواء
أيضاً في التعامل مع الله والتعامل مع رسول الله [ص] هذا

المبلغ . . وهي صورة تمثل أهل كل كتاب حين يطول عليهم الأمد ، فتقسو قلوبهم ؛ وتبرد فيها حرارة العقيدة ، وتنطفئ شعلتها ؛ ويصبح التفصي من هذه العقيدة وشرائعها وتكاليفها هو الهدف الذي يبحث له عن الوسائل ؛ ويبحث له عن "الفتاوي" لعلها تجد مخرجاً وحيلة ؛ أليس الشأن كذلك اليوم بين الذين يقولون: إنهم مسلمون: من الذين قالوا: آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ! أليسوا يتلمسون الفتوى للاحتيال على الدين لا لتنفيذ الدين ؟ أليسوا يتمسحون بالدين أحياناً لكي يقر لهم أهواءهم ويوقع بالموافقة عليها! فأما إن قال الدين كلمة الحق وحكم الحق فلا حاجة بهم إليه . . يقولون: إن أوتيتم هذا فخذوه ؛ وإن لم تؤتوه فاحذروا ! إنه الحال نفسه . ولعله لهذا كان الله - سبحانه - يقص قصة بني إسرائيل بهذا الإسهاب وهذا التفصيل ، لتحذر منها أجيال "المسلمين" وينتبه الواعون منها لمزالق الطريق . والله سبحانه - يقول لرسوله في شأن هؤلاء المسارعين بالكفر ، وفي شأن هؤلاء المتأمرين المبيتين لهذه الألاعيب: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر . فهم يسلكون سبيل الفتنة ، وهم واقعون فيها ، وليس لك من الأمر شيء ، وما أنت بمستطيع أن تدفع عنهم الفتنة وقد سلكوا طريقها ولجوا فيها: ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً . .

وهؤلاء دنست قلوبهم ، فلم يرد الله أن يطهرها ، وأصحابها يلجون في الدنس: أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم . . وسيجزئهم بالخزي في الدنيا والعذاب العظيم في الآخرة: لهم في الدنيا خزي ، ولهم في الآخرة عذاب عظيم . . فلا عليك منهم ، ولا يحزنك كفرهم ، ولا تحفل بأمرهم . فهو أمر مقضي فيه . .

ثم يمضي في بيان حال القوم ، وما انتهوا إليه من فساد في الخلق والسلوك ، قبل أن يبين لرسول الله [ص] كيف يتعامل معهم إذا جاءوا إليه متحاكمين:

سماعون للكذب ، أكالون للسحت . فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم . وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً . وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ، إن الله يحب المقسطين . .

كرر أنهم سماعون للكذب . مما يشي بأن هذه أصبحت خصله لهم . . تهش نفوسهم لسماع الكذب والباطل ، وتنقبض لسماع لحق والصدق . . وهذه طبيعة القلوب حين تفسد ، وعادة الأرواح حين تنطمس . . ما أحب كلمة الباطل والزور في المجتمعات المنحرفة ، وما أثقل كلمة الحق والصدق في هذه المجتمعات . . وما أروج

الباطل في هذه الآونه وما أشد بوار الحق في هذه الفترات
الملعونه !

وهؤلاء: سماعون للكذب . أكالون للسحت . . والسحت كل مال
حرام . . والربا والرشوه وثمان الكلمه والفتوى ! في مقدمه ما
كانوا يأكلون ، وفي مقدمه ما تأكله المجتمعات التي تنحرف عن
منهج الله في كل زمان! وسمي الحرام سحتاً لأنه يقطع البركه
ويمحقها . وما اشد أنقطاع البركه وزوالها من المجتمعات
المنحرفه . كما نرى ذلك بأعيننا في كل مجتمع شارذ عن منهج
الله وشريعه الله .

ويجعل الله الأمر للرسول بالخيار في أمرهم إذا جاءوه يطلبون
حكمه - فإن شاء أعرض عنهم - ولن يضروه شيئاً - وإن شاء حكم
بينهم . فإذا اختار أن يحكم حكم بينهم بالقسط ، غير متأثر
بأهوائهم ، وغير متأثر كذلك بمسارعتهم في الكفر ومؤامراتهم
ومناوراتهم . .

إن الله يحب المقسطين . .

والرسول [ص] والحاكم المسلم ، والقاضي المسلم ، إنما
يتعامل مع الله في هذا الشأن ؛ وإنما يقوم بالقسط لله . لأن الله
يحب المقسطين . فإذا ظلم الناس وإذا خانوا ، وإذا انحرفوا ،
فالعديل فوق التأثير بكل ما يصدر منهم . لأنه ليس عدلاً لهم ؛ وإنما
هو لله . . وهذا هو الضمان الأكيد في شرع الإسلام وقضاء الإسلام
، في كل مكان وفي كل زمان .

وهذا التخيير في أمر هؤلاء اليهود يدل على نزول هذا الحكم في
وقت مبكر . إذ أنه بعد ذلك أصبح الحكم والتقاضي لشريعه
الإسلام حتمياً . فدار الإسلام لا تطبق فيها إلا شريعه الله . وأهلها
جميعاً ملزمون بالتحاكم إلى هذه الشريعه . مع اعتبار المبدأ
الإسلامي الخاص بأهل الكتاب في المجتمع المسلم في دار
الإسلام ؛ وهو

ألا يجبروا إلا على ما هو وارد في شريعتهم من الأحكام ؛ وعلى ما
يختص بالنظام العام . فيباح لهم ما هو مباح في شرائعهم ،
كامتلاك الخنزير وأكله ، وتملك الخمر وشربه دون بيعه للمسلم .
ويحرم عليهم التعامل الربوي لأنه محرم عندهم . وتوقع عليهم
حدود الزنا والسرقة لأنها وارده في كتابهم وهكذا . كما توقع عليهم
عقوبات الخروج على النظام العام والإفساد في الأرض
كالمسلمين سواء ، لأن هذا ضروري لأمن دار الإسلام وأهلها
جميعاً: مسلمين وغير مسلمين . فلا يتسامح فيها مع أحد من أهل
دار الإسلام . . .

وفي تلك الفترة التي كان الحكم فيها على التخبير ، كانوا يأتون ببعض قضاياهم إلى رسول الله [ص] ؛ مثال ذلك ما رواه مالك ، عن نافع ، عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - : "إن اليهود جاءوا إلى رسول الله [ص] فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا . فقال لهم رسول الله [ص] ما تجدون في التوراه في شأن الرجم ؟ فقالوا: نفضحهم ويجلدون . قال عبدالله بن سلام: كذبتم . إن فيها الرجم . فاتوا بالتوراه فنشروها . فوضع أحدهم يده على آية الرجم ، فقرأ ما قبلها وما بعدها . فقال عبدالله بن سلام: ارفع يدك . فرفع يده فإذا آية الرجم! . فقالوا: صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمر بهما رسول الله [ص] فرجما . فرأيت الرجل يحني على المرأة يقبها الحجارة" . . . [أخرجه الشيخان واللفظ للبخاري]

ومثال ذلك ما رواه الإمام أحمد - بإسناده - عن ابن عباس قال: "أنزلها الله في الطائفتين من اليهود ، وكانت إحداهما قد قهرت الأخرى في الجاهلية ، حتى ارتضوا واصطلحوا على أن كل قتيل قتله العزيرة من الذليلة فديته خمسون وسقا ، وكل قتيل قتله الذليلة من العزيرة فديته مائة وسق . فكانوا على ذلك حتى قدم النبي [ص] فقتلت الذليلة من العزيرة قتيلة ، فأرسلت العزيرة إلى الذليلة أن ابعثوا لنا بمائة وسق فقالت الذليلة: وهل كان في حيين دينهما واحد ، ونسبهما واحد ، وبلدهما واحد ، دية بعضهم نصف دية بعض ؟ إنما أعطيناكم هذا ضميا منكم لنا ، وفرقا منكم . فأما إذ قدم محمد فلا نعطيكم ! فكادت الحرب تهيج بينهما . ثم ارتضوا على أن يجعلوا رسول الله [ص] حكما بينهم . ثم ذكرت العزيرة ، فقالت: والله ما محمد بمعطيكم منهم ضعف ما يعطيهم منكم ، ولقد صدقوا ، ما أعطونا هذا إلا ضميا منا وقهرا لهم! فدرسوا إلى محمد من يخبر لكم رأيه . . . إن أعطاكم ما تريدون حكمتموه ، وإن لم يعطكم حذرتم فلم تحكموه ! فدرسوا إلى رسول الله [ص] ناسا من المنافقين ليخبروا لهم رأي رسول الله [ص] فلما جاءوا رسول الله [ص] أخبر الله رسوله [ص] بأمرهم كله وما أرادوا . فأنزل الله تعالى: يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر ، إلى قوله: الفاسقون . . . ففيهم والله أنزل ، وإياهم عنى الله عز وجل . . . [أخرجه أبو داود من حديث أبي الزناد عن أبيه] . . . وفي رواية لابن جرير عين فيها "العزيرة" وهي بنو النضير "والذليلة" وهي بنو قريظة . . . مما يدل - كما قلنا - على أن هذه الآيات نزلت مبكرة قبل إجلائهم والتنكيل بهم . . .

وقد عقب السياق بسؤال استنكاري على موقف يهود - سواء كان في هذه القضية أو تلك فهو موقف عام منهم وتصرف مطرد - فقال:

وكيف يحكمونك - وعندهم التوراة فيها حكم الله - ثم يتولون من بعد ذلك ؟ . .

فهي كبيرة مستنكرة أن يحكموا رسول الله [ص] فيحكم بشريعة الله وحكم الله ، وعندهم - إلى جانب هذا - التوراة فيها شريعة الله وحكمه ؛ فيتطابق حكم رسول الله [ص] وما عندهم في التوراة ؛ مما جاء القرآن مصدقا له ومهيما عليه . . ثم من بعد ذلك يتولون ويعرضون . سواء كان التولي بعدم التزام الحكم ؛ أو بعدم الرضى به . . ولا يكتفي السياق بالاستنكار . ولكنه يقرر الحكم الإسلامي في مثل هذا الموقف:

وما أولئك بالمؤمنين . .

فما يمكن أن يجتمع الإيمان ، وعدم تحكيم شريعة الله ، أو عدم الرضى بحكم هذه الشريعة . والذين يزعمون لأنفسهم أو لغيرهم أنهم "مؤمنون" ثم هم لا يحكمون شريعة الله في حياتهم ، أو لا يرضون حكمها إذا طبق عليهم . . إنما يزعمون دعوى كاذبة ؛ وإنما يصطدمون بهذا النص القاطع: وما أولئك بالمؤمنين . فليس الأمر في هذا هو أمر عدم تحكيم شريعة الله من الحكام فحسب ؛ بل إنه كذلك عدم الرضى بحكم الله من المحكومين ، يخرجهم من دائرة الإيمان ، مهما ادعوه باللسان .

وهذا النص هنا يطابق النص الآخر ، في سورة النساء: فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليماً . . فكلاهما يتعلق بالمحكومين لا بالحكام . وكلاهما يخرج من الإيمان ، وينفي صفة الإيمان عن من لا يرضى بحكم الله ورسوله ، ومن يتولى عنه ويرفض قبوله .

ومرد الأمر كما قلنا في مطلع الحديث عن هذا الدرس . . أن القضية هي قضية الإقرار بالوهمية لله - وحده - وربوبيته وقوامته على البشر . أو رفض هذا الإقرار . وأن قبول شريعة الله والرضى بحكمها هو مظهر الإقرار بالوهميته وربوبيته وقوامته ؛ ورفضها والتولي عنها هو مظهر رفض هذا الإقرار .

الدرس الثاني: 44 وجوب الحكم بشرع الله في أحكام التوراة ذلك كان حكم الله على المحكومين الذين لا يقبلون حكم شريعة الله في حياتهم . . فالآن يجيء حكمه - تعالى - على الحاكمين ،

الذين لا يحكمون بما أنزل الله . الحكم الذي تتوافى جميع الديانات التي جاءت من عند الله عليه :
ويبدأ بالتوراة :

إننا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور . يحكم بها النبيون الذين أسلموا ،
للذين هادوا ، والربانيون والأحبار ، بما استحفظوا من كتاب الله
وكانوا عليه شهداء ؛ فلا تخشوا الناس واخشون ، ولا تشتروا بآياتي
ثمنا قليلا . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون .
وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف
بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص . فمن
تصدق به فهو كفارة له . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
الظالمون . .

لقد جاء كل دين من عند الله ليكون منهج حياة . منهج حياة واقعية
جاء الدين ليتولى قيادة الحياة البشرية ، وتنظيمها ، وتوجيهها ،
وصيانتها . ولم يجيء دين من عند الله ليكون مجرد عقيدة في
الضمير ؛ ولا ليكون كذلك مجرد شعائر تعبدية تؤدي في الهيكل
والمحراب . فهذه وتلك - على ضرورتهما للحياة البشرية
وأهميتهما في تربية الضمير البشري - لا يكفیان وحدهما لقيادة
الحياة وتنظيمها وتوجيهها وصيانتها ؛ ما لم يرق على أساسهما
منهج ونظام وشريعة تطبق عمليا في حياة الناس ؛ ويؤخذ الناس
بها بحكم القانون والسلطان ؛ ويؤاخذ الناس على مخالفتها ،
ويؤخذون بالعقوبات .

والحياة البشرية لا تستقيم إلا إذا تلتقت العقيدة والشعائر
والشرائع من مصدر واحد ؛ يملك السلطان على
الضمائر والسرائر ، كما يملك السلطان على الحركة والسلوك .
ويجزى الناس وفق شرائع في الحياة الدنيا ، كما يجزيهم وفق
حسابة في الحياة الآخرة .

فأما حين تتوزع السلطة ، وتتعدد مصادر التلقي . . حين تكون
السلطة لله في الضمائر والشعائر بينما السلطة لغيره في
الانظمة والشرائع . . وحين تكون السلطة لله في جزاء الآخرة
بينما السلطة لغيره في عقوبات الدنيا . . حينئذ تتمزق النفس
البشرية بين سلطتين مختلفتين ، وبين اتجاهين مختلفين ، وبين
منهجين مختلفين . . وحينئذ تفسد الحياة البشرية ذلك الفساد
الذي تشير إليه آيات القرآن في مناسبات شتى : لو كان فيهما
آلهة إلا الله لفسدتا . . ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت
السموات والأرض ومن فيهن . . ثم جعلناك على شريعة من
الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون . .

من أجل هذا جاء كل دين من عند الله ليكون منهج حياة . وسواء جاء هذا الدين لقرية من القرى ، أو لأمة من الأمم ، أو للبشرية كافة في جميع أجيالها ، فقد جاء ومعه شريعة معينة لحكم واقع الحياة ، إلى جانب العقيدة التي تنشئ التصور الصحيح للحياة ، إلى جانب الشعائر التعبدية التي تربط القلوب بالله . . وكانت هذه الجوانب الثلاثة هي قوام دين الله . حيثما جاء دين من عند الله . لأن الحياة البشرية لا تصلح ولا تستقيم إلا حين يكون دين الله هو منهج الحياة .

وفي القرآن الكريم شواهد شتى على احتواء الديانات الأولى ، التي ربما جاءت لقرية من القرى ، أو لقبيلة من القبائل على هذا التكامل ، في الصورة المناسبة للمرحلة التي تمر بها القرية أو القبيلة . . وهنا يعرض هذا التكامل في الديانات الثلاث الكبرى . . اليهودية ، والنصرانية ، والإسلام . . ويبدأ بالتوراة في هذه الآيات التي نحن بصددنا في هذه الفقرة :
إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور :

فالتوراة - كما أنزلها الله - كتاب الله الذي جاء لهداية بني إسرائيل ، وإنارة طريقهم إلى الله . وطريقهم في الحياة . . وقد جاءت تحمل عقيدة التوحيد . وتحمل شعائر تعبدية شتى . وتحمل كذلك شريعة :

يحكم بها النبيون الذين أسلموا ، للذين هادوا ، والربانيون والأحبار ، بما است حفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء .

أنزل الله التوراة لا لتكون هدى ونورا للضمائر والقلوب بما فيها من عقيدة وعبادات فحسب . ولكن كذلك لتكون هدى ونورا بما فيها من شريعة تحكم الحياة الواقعية وفق منهج الله ، وتحفظ هذه الحياة في إطار هذا المنهج . ويحكم بها النبيون الذين أسلموا أنفسهم لله ؛ فليس لهم في أنفسهم شيء ؛ إنما هي كلها لله ؛ وليست لهم مشيئة ولا سلطة ولا دعوى في خصيصة من خصائص الألوهية - وهذا هو الإسلام في معناه الأصيل - يحكمون بها للذين هادوا - فهي شريعتهم الخاصة نزلت لهم في حدودهم هذه وبصفتهم هذه - كما يحكم بها لهم الربانيون والأحبار ؛ وهم قضاتهم وعلماءهم . وذلك بما أنهم قد كلفوا المحافظة على كتاب الله ، وكلفوا أن يكونوا عليه شهداء ، فيؤدوا له الشهادة في أنفسهم ، بصياغة حياتهم الخاصة وفق توجيهاته ، كما يؤدوا له الشهادة في قومهم بإقامة شريعته بينهم .

وقبل أن ينتهي السياق من الحديث عن التوراة ، يلتفت إلى الجماعة المسلمة ، ليوهجها في شأن الحكم بكتاب

الله عامة ، وما قد يعترض هذا الحكم من شهوات الناس وعنادهم
وحرابهم وكفاحهم ، وواجب كل من استحفظ على كتاب الله في
مثل هذا الموقف ، وجزاء نكوله أو مخالفته:
فلا تخشوا الناس واخشون ؛ ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا . ومن لم
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . . .
ولقد علم الله - سبحانه - أن الحكم بما أنزل الله ستواجهه - في
كل زمان وفي كل أمة - معارضة من بعض الناس ؛ ولن تقبله
نفوس هذا البعض بالرضى والقبول والاستسلام . . . ستواجهه
معارضة الكبراء والطغاة وأصحاب السلطان الموروث . ذلك أنه
سينزع عنهم رداء الألوهية الذي يدعونه ؛ ويرد الألوهية لله خالصة ،
حين ينزع عنهم حق الحاكمية والتشريع والحكم بما يشرعونه هم
للناس مما لم يأذن به الله . . . وستواجهه معارضة أصحاب المصالح
المادية القائمة على الاستغلال والظلم والسحت . ذلك أن شريعة
الله العادلة لن تبقي على مصالحهم الظالمة . . . وستواجهه
معارضة ذوي الشهوات والأهواء والمتاع الفاجر والانحلال . ذلك أن
دين الله سيأخذهم بالتطهر منها وسيأخذهم بالعقوبة عليها . . .
وستواجهه معارضة جهات شتى غير هذه وتيك وتلك ؛ ممن لا
يرضون أن يسود الخير والعدل والصلاح في الأرض .
علم الله - سبحانه - أن الحكم بما أنزل ستواجهه هذه المقاومة
من شتى الجبهات ؛ وأنه لا بد للمستحفظين عليه والشهداء أن
يواجهوا هذه المقاومة ؛ وأن يصمدوا لها ، وإن احتملوا تكاليفها في
النفوس والمال . . . فهو يناديهم:
فلا تخشوا الناس واخشون . . .
فلا تقف خشيتهم للناس دون تنفيذهم لشريعة الله . سواء من
الناس أولئك الطغاة الذين يأبون الاستسلام لشريعة الله ،
ويرفضون الإقرار - من ثم - يتفرد الله - سبحانه - بالألوهية . أو
أولئك المستغلون الذين تحول شريعة الله بينهم وبين الاستغلال
وقد مردوا عليه . أو تلك الجموع المضللة أو المنحرفة أو المنحلة
التي تستثقل أحكام شريعة الله وتشغب عليها . . . لا تقف خشيتهم
لهؤلاء جميعا ولغيرهم من الناس دون المضي في تحكيم شريعة
الله في الحياة . فالله - وحده - هو الذي يستحق أن يخشوه .
والخشية لا تكون إلا لله . . .
كذلك علم الله - سبحانه - أن بعض المستحفظين على كتاب الله
المستشهيدين ؛ قد تراودهم أطماع الحياة الدنيا ؛ وهم يجدون
أصحاب السلطان ، وأصحاب المال ، وأصحاب الشهوات ، لا
يريدون حكم الله فيملقون شهوات هؤلاء جميعا ، طمعا في عرض

الحياة الدنيا - كما يقع من رجال الدين المحترفين في كل زمان
وفي كل قبيل ؛ وكما كان ذلك واقعا في علماء بني إسرائيل .
فناداهم الله :

ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلاً . . .
وذلك لقاء السكوت ، أو لقاء التحريف ، أو لقاء الفتاوي المدخولة
!

وكل ثمن هو في حقيقته قليل . ولو كان ملك الحياة الدنيا . .
فكيف وهو لا يزيد على أن يكون رواتب ووظائف وألقابا ومصالح
صغيرة ؛ يباع بها الدين ، وتشتري بها جهنم عن يقين ؟!
إنه ليس أشنع من خيانة المستأمن ؛ وليس أبشع من تفريط
المستحفظ ؛ وليس أخس من تدليس المستشهد . والذين يحملون
عنوان : "رجال الدين" يخونون ويفرطون ويدلسون ، فيسكتون عن
العمل لتحكيم ما أنزل الله ، ويحرفون الكلم عن مواضعه ،
لموافاة أهواء ذوي السلطان على حساب كتاب الله . . .

ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . . .
بهذا الحسم الصارم الجازم . وبهذا التعميم الذي تحمله من
الشرطية وجملة الجواب . بحيث يخرج من حدود الملايسة
والزمان والمكان ، وينطلق حكما عاما ، على كل من لم يحكم بما
أنزل الله ، في أي جيل ، ومن أي قبيل . . .

والعلة هي التي أسلفنا . هي أن الذي لا يحكم بما أنزل الله ،
إنما يرفض ألوهية الله . فالألوهية من خصائصها ومن مقتضاها
الحاكمية التشريعية . ومن يحكم بغير ما أنزل الله ، يرفض ألوهية
الله وخصائصها في جانب ، ويدعي لنفسه هو حق الألوهية
وخصائصها في جانب آخر . . . وماذا يكون الكفر إن لم يكن هو هذا
وذاك ؟ وما قيمة دعوى الإيمان أو الإسلام باللسان ، والعمل - وهو
أقوى تعبيرا من الكلام - ينطق بالكفر أفصح من اللسان ؟!

إن المماحكة في هذا الحكم الصارم الجازم العام الشامل ، لا
تعني إلا محاولة التهرب من مواجهة الحقيقة . والتأويل والتأول
في مثل هذا الحكم لا يعني إلا محاولة تحريف الكم عن مواضعه . . .
وليس لهذه المماحكة من قيمة ولا أثر في صرف حكم الله عمن
ينطبق عليهم بالنص الصريح الواضح الأكيد .

وبعد بيان هذا الأصل القاعدي في دين الله كله ، يعود السياق ،
لعرض نماذج من شريعة التوراة التي أنزلها الله ليحكم بها النبيون
والربابيون والأحبار للذين هادوا - بما استحفظوا من كتاب الله
وكانوا عليه شهداء :

وكتبنا عليهم فيها: أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف
بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص . . .

وقد استبقيت هذه الأحكام التي نزلت بها التوراة في شريعة الإسلام ، وأصبحت جزءاً من شريعة المسلمين ، التي جاءت لتكون شريعة البشرية كلها إلى آخر الزمان . وإن كانت لا تطبق إلا في دار الإسلام ، لاعتبارات عملية بحتة ؛ حيث لا تملك السلطة المسلمة أن تطبقها فيما وراء حدود دار الإسلام . وحيثما كان ذلك في استطاعتها فهي مكلفة تنفيذها وتطبيقها ، بحكم أن هذه الشريعة عامة للناس كافة ، للأزمان كافة ، كما أرادها الله . وقد أضيف إليها في الإسلام حكم آخر في قوله تعالى:

فمن تصدق به فهو كفارة له . . .
ولم يكن ذلك في شريعة التوراة . إذ كان القصاص حتماً ؛ لا تنازل فيه ، ولا تصدق به ، ومن ثم فلا كفارة . . .
ويحسن أن نقول كلمة عن عقوبات القصاص هذه على قدر السياق في الظلال .

أول ما تقرره شريعة الله في القصاص ، هو مبدأ المساواة . . . المساواة في الدماء والمساواة في العقوبة . . . ولم تكن شريعة أخرى - غير شريعة الله - تعترف بالمساواة بين النفوس ، فتقتص للنفس بالنفس ، وتقتص للجوارح بمثلها ، على اختلاف المقامات والطبقات والأنساب والدماء والأجناس . . .
النفس بالنفس . والعين بالعين . والأنف بالأنف . والأذن بالأذن . والسن بالسن . والجروح قصاص . . . لا تمييز . ولا عنصرية . ولا طبقية . ولا حاكم . ولا محكوم . . . كلهم سواء أمام شريعة الله . فكلهم من نفس واحدة في خلقه الله .

إن هذا المبدأ العظيم الذي جاءت به شريعة الله هو الإعلان الحقيقي الكامل لميلاد "الإنسان" الإنسان الذي يستمتع كل فرد فيه بحق المساواة . . . أولاً في التحاكم إلى شريعة واحدة وقضاء واحد . وثانياً في المقاصة على أساس واحد وقيمة واحدة . وهو أول إعلان . . . وقد تخلفت شرائع البشر الوضعية عشرات من القرون حتى ارتقت إلى بعض مستواه من ناحية النظريات القانونية ، وإن ظلت دون هذا المستوى من ناحية التطبيق العملي

ولقد انجرف اليهود الذين ورد هذا المبدأ العظيم في كتابهم - التوراة - عنه ؛ لا فيما بينهم وبين الناس فحسب ، حيث كانوا يقولون: "ليس علينا في الأميين سبيل بل فيما بينهم هم أنفسهم . على نحو ما رأينا فيما كان بين بني قريظة الذليلة ، وبني النضير العزيزة ؛ حتى جاءهم محمد [ص] فردهم إلى شريعة الله - شريعة المساواة . . . ورفع جباه الأذلاء منهم فساواها بجهاب الأعداء

!

والقصاص على هذا الأساس العظيم - فوق ما يحمله من إعلان ميلاد الإنسان - هو العقاب الرادع الذي يجعل من يتجه إلى الاعتداء على النفس بالقتل ، أو الاعتداء عليها بالجرح والكسر ، يفكر مرتين ومرات قبل أن يقدم على ما حدثته به نفسه ، وما زينه له اندفاعه ؛ وهو يعلم أنه مأخوذ بالقتل إن قتل - دون نظر إلى نسبه أو مركزه ، أو طبقته ، أو جنسه - وأنه مأخوذ بمثل ما أحدث من الإصابة . إذا قطع يدا أو رجلا قطعت يده أو رجله ؛ وإذا أتلف عينا أو أذنا أو سنا ، أتلف من جسمه ما يقابل العضو الذي أتلفه . . . وليس الأمر كذلك حين يعلم أن جزاءه هو السجن - طال مدة السجن أو قصرت - فالألم في البدن ، والنقص في الكيان ، والتشويه في الخلقة شيء آخر غير الآم السجن . . . على نحو ما سبق بيانه في حد السرقة . . . والقصاص على هذا الأساس العظيم - فوق ما يحمله من إعلان ميلاد الإنسان - هو القضاء الذي تستريح إليه الفطرة ؛ والذي يذهب بحزازات النفوس ، وجراحات القلوب ، والذي يسكن فورات الثأر الجامحة ، التي يقودها الغضب الأعمى وحمية الجاهلية . . . وقد يقبل بعضهم الدية في القتل والتعويض في الجراحات . ولكن بعض النفوس لا يشفيها إلا القصاص . . . وشرع الله في الإسلام يلحظ الفطرة - كما لحظها شرع الله في التوراة - حتى إذا ضمن لها القصاص المريح . . . راح يناشد فيها وجدان السماحة والعفو - عفو القادر على القصاص:

فمن تصدق به فهو كفارة له

من تصدق بالقصاص متطوعا . . . سواء كان هو ولي الدم في حالة القتل [والصدقة تكون بأخذ الدية مكان القصاص ، أو بالتنازل عن الدم والدية معا وهذا من حق الولي ، إذ العقوبة والعفو متروكان له ويبقى للإمام تعزيز القاتل بما يراه] أو كان هو صاحب الحق في حالة الجروح كلها ، فتنازل عن القصاص . . . من تصدق فصدفته هذه كفارة لذنوبه ؛ يحط بها الله عنه .

وكثيرا ما تستجيش هذه الدعوة إلى السماحة والعفو ، وتعليق القلب بعفو الله ومغفرته . نفوسا لا يغيثها العوض المالي ؛ ولا يسليها القصاص ذاته عمن فقدت أو عما فقدت . . . فماذا يعود على ولي المقتول من قتل القاتل ؟ أو ماذا يعوضه من مال عمن فقد ؟ . . . إنه غاية ما يستطيع في الأرض لإقامة العدل ، وتأمين الجماعة . . . ولكن تبقى في النفس بقية لا يمسح عليها إلا تعليق القلوب بالعوض الذي يجيء من عند الله . . .

روي الإمام أحمد . قال: حدثنا وكيع ، حدثنا يونس بن أبي إسحاق ، عن أبي السفر ، قال " كسر رجل من قريش سن رجل من

الأنصار . فاستعدى عليه معاوية . فقال معاوية: سنرضيه . . فألح الأنصاري . .

فقال معاوية: شأنك بصاحبك ! - وأبو الدرداء جالس - فقال أبو الدرداء: سمعت رسول الله [ص] يقول: ما من مسلم يصاب بشيء من جسده فيتصدق به إلا رفعه الله به درجة ، أو حط به عنه خطيئة . . فقال الأنصاري: فإني قد عفوت " . .

وهكذا رضيت نفس الرجل واستراحت بما لم ترض من مال معاوية الذي لوح له به التعويض . .

وتلك شريعة الله العليم بخلقة ؛ وبما يحيك في نفوسهم من مشاعر وخواطر ، وبما يتعمق قلوبهم ويرضيها ؛ ويكسب فيها الاطمئنان والسلام من الأحكام .

وبعد عرض هذا الطرف من شريعة التوراة ، التي صارت طرفا من شريعة القرآن ، يعقب بالحكم العام:

ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون . .
والتعبير عام ، ليس هناك ما يخصه ؛ ولكن الوصف الجديد هنا هو الظالمون .

وهذا الوصف الجديد لا يعني أنها حالة أخرى غير التي سبق الوصف فيها بالكفر . وإنما يعني إضافة صفة أخرى لمن لم يحكم بما أنزل الله . فهو كافر باعتباره رافضا لألوهية الله - سبحانه - واختصاصه بالتشريع لعباده ، وبادعائه هو حق الألوهية بادعائه حق التشريع للناس . وهو ظالم بحمل الناس على شريعة غير شريعة ربهم ، الصالحة المصلحة لأحوالهم . فوق ظلمه لنفسه بإيرادها موارد التهلكة ، وتعرضها لعقاب الكفر . وبتعريض حياة الناس - وهو معهم - للفساد .

وهذا ما يقتضيه اتحاد المسند إليه وفعل الشرط: ومن لم يحكم بما أنزل الله . . فجواب الشرط الثاني يضاف إلى جواب الشرط الأول ؛ ويعود كلاهما على المسند إليه في فعل الشرط وهو من المطلق العام .

الدرس الثالث: 46 - 47 وجوب الحكم بشرع الله في أحكام الإنجيل ثم يمضي السياق في بيان اطراد هذا الحكم العام فيما بعد التوراة .

وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم ، مصدقا لما بين يديه من التوراة . وأتينا الإنجيل فيه هدى ونور ، ومصدقا لما بين يديه من التوراة ، وهدى وموعظة للمتقين . وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون . .

فقد أتى الله عيسى بن مريم الإنجيل ، ليكون منهج حياة ،
وشريعة حكم . . ولم يتضمن الإنجيل في ذاته تشريعا إلا تعديلات
طفيفة في شريعة التوراة . وقد جاء مصدقا لما بين يديه من
التوراة ، فاعتمد شريعتها - فيما عدا هذه التعديلات الطفيفة . .
وجعل الله فيه هدى ونورا ، وهدى وموعظة . . ولكن لمن ؟ . .
للمتقين . فالمتقون هم الذين يجدون في كتب الله الهدى والنور
والموعظة ، هم الذين تتفتح قلوبهم لما في هذه الكتب من الهدى
والنور ؛ وهم الذين تتفتح لهم هذه الكتب عما فيها من الهدى
والنور . . أما القلوب الجاسية الغليظة الصلده ، فلا تبلغ إليها
الموعظة ؛ ولا تجد في الكلمات معانيها ؛ ولا تجد في التوجيهات
روحها ؛ ولا تجد في العقيدة مذاقها ؛ ولا تنتفع من هذا الهدى ومن
هذا النور بهداية ولا معرفة ولا تستجيب . . إن النور موجود ، ولكن
لا تدركه إلا البصيرة المفتوحة ، وإن الهدى موجود ، ولكن لا تدركه
إلا الروح المستشرفة ، وإن الموعظة موجودة ، ولكن لا يلتقطها
إلا القلب الواعي .

وقد جعل الله في الإنجيل هدى ونورا وموعظة للمتقين ، وجعله
منهج حياة وشريعة حكم لأهل الإنجيل . .
أي إنه خاص بهم ، فليس رسالة عامة للبشر - شأنه في هذا شأن
التوراة وشأن كل كتاب وكل رسالة وكل
رسول ، قبل هذا الدين الأخير - ولكن ما طابق من شريعته - التي
هي شريعة التوراة - حكم القرآن فهو من شريعة القرآن . كما مر
بنا في شريعة القصاص .

وأهل الإنجيل كانوا إذن مطالبين أن يتحاكموا إلى الشريعة التي
أقرها وصدقها الإنجيل من شريعة التوراة: وليحكم أهل الإنجيل
بما أنزل الله فيه .

فالقاعدة هي الحكم بما أنزل الله دون سواه . وهم واليهود كذلك
لن يكونوا على شيء حتى يقيموا التوراة والإنجيل - قبل الإسلام -
وما أنزل إليهم من ربهم - بعد الإسلام - فكله شريعة واحدة ، هم
ملزمون بها ، وشريعة الله الأخيرة هي الشريعة المعتمدة:

ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون . .
والنص هنا كذلك على عمومته وإطلاقه . . وصفة الفسق تضاف
إلى صفتي الكفر والظلم من قبل . وليست تعني قوما جددا ولا
حالة جديدة منفصلة عن الحالة الأولى . إنما هي صفة زائدة على
الصفتين قبلها ، لاصقة بمن لم يحكم بما أنزل الله من أي جيل ،
ومن أي قبيل .

الكفر برفض ألوهية الله ممثلا هذا في رفض شريعته . والظلم
بحمل الناس على غير شريعة الله وإشاعة الفساد في حياتهم .

والفسق بالخروج عن منهج الله واتباع غير طريقه . . فهي صفات
يتضمنها الفعل الأول ، وتنطبق جميعها على الفاعل . ويؤء بها
جميعا دون تفريق .

الدرس الرابع: 48 - 50 وجوب الحكم بشرع الله في الإسلام
ورفض حكم الجاهلية وأخيرا يصل السياق إلى الرسالة الأخيرة ؛
وإلى الشريعة الأخيرة . . إنها الرسالة التي جاءت تعرض
"الإسلام" في صورته النهائية الأخيرة ؛ ليكون دين البشرية كلها ؛
ولتكون شريعته هي شريعة الناس جميعا ؛ ولتهيمن على كل
ما كان قبلها وتكون هي المرجع النهائي ؛ ولتقيم منهج الله لحياة
البشرية حتى يرث الله الأرض ومن عليها . المنهج الذي تقوم عليه
الحياة في شتى شعبها ونشاطها ؛ والشريعة التي تعيش الحياة في
إطارها وتدور حول محورها ؛ وتستمد منها تصورها الاعتقادي ،
ونظامها الاجتماعي ، وأداب سلوكها الفردي والجماعي . . وقد
جاءت كذلك ليحكم بها ، لا لتعرف وتدرس ، وتتحول إلى ثقافة في
الكتب والدفاتر ! وقد جاءت لتتبع بكل دقة ، ولا يترك شيء منها
ويستبدل به حكم آخر في صغيرة من شئون الحياة أو كبيرة . .
فإما هذا وإما فهي الجاهلية والهوى . ولا يشفع في هذه المخالفة
أن يقول أحد إنه يجمع بين الناس بالتساهل في الدين . فلو شاء
الله لجعل الناس أمة واحدة . إنما يريد الله أن تحكم شريعته ، ثم
يكون من أمر الناس ما يكون:

وأنزلنا إليك الكتاب بالحق ، مصدقا لما بين يديه من الكتاب
ومهيما عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما
جاءك من الحق . لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا . ولو شاء الله
لجعلكم أمة واحدة . ولكن ليلوكم فيما آتاكم ، فاستبقوا الخيرات
 . إلى الله مرجعكم جميعا ، فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون . وأن
احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم . واحذرهم أن يفتنوك
عن بعض ما أنزل الله إليك . فإن تولوا فاعلم إنما يريد الله أن
يصيبهم ببعض ذنوبهم ، وإن كثيرا من الناس لفاسقون . أفحكم
الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون . .
ويقف الإنسان أمام هذه النصاعة في التعبير ، وهذا الحسم في
التقرير ، وهذا الاحتياط البالغ لكل ما قد يهجس في خاطر من
مبررات لترك شيء - ولو قليل - من هذه الشريعة في بعض
الملايسات والظروف . .
يقف الإنسان أمام هذا كله ، فيعجب كيف ساغ لمسلم - يدعي
الإسلام - أن يترك شريعة الله كلها ، بدعوى

الملابسات والظروف ! وكيف ساغ له أن يظل يدعي الإسلام بعد هذا الترك الكلي لشريعة الله ! وكيف لا يزال الناس يسمون أنفسهم "مسلمين"؟! وقد خلعوا ربة الإسلام من رقابهم ، وهم يخلعون شريعة الله كلها ؛ ويرفضون الإقرار له بالإلوهيه ، في صورة رفضهم الإقرار بشريعته ، وبصلاحية هذه الشريعة في جميع الملابسات والظروف ، وبضرورة تطبيقها كلها في جميع الملابسات والظروف !

وأنزلنا إليك الكتاب بالحق . .

يتمثل الحق في صدوره من جهى الألوهيه ، وهي الجهة التي تملك حق تنزيل الشرائع ، وفرض القوانين . . ويتمثل الحق في محتوياته ، وفي كل ما يعرض له من شئون العقيدة والشريعة ، وفي كل ما يقصه من خير ، وما يحمله من توجيه .

مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه . .

فهو الصورة الأخير له لدين الله ، وهو المرجع الأخير في هذا الشأن ، والمرجع الأخير في منهج الحياة وشرائع الناس ، ونظام حياتهم ، بلا تعديل بعد ذلك ولا تبديل .

ومن ثم فكل اختلاف يجب أن يرد إلى هذا الكتاب ليفصل فيه .

سواء كان هذا الاختلاف في التصور الاعتقادي بين أصحاب

الديانات السماويه ، أو في الشريعة التي جاء هذا الكتاب بصورتها الأخيره . أو كان هذا الاختلاف بين المسلمين أنفسهم ، فالمرجع

الذي يعودون إليه بأرائهم في شأن الحياه كله هو هذا الكتاب .

ولا قيمه لأراء الرجال ما لم يكن لها أصل تستند إليه من هذا

المرجع الأخير .

وتترتب على هذه الحقيقه مقتضياتها المباشرة:

فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق

والأمر موجه ابتداء إلى رسول الله [ص] فيما كان فيه من أمر أهل الكتاب الذين يبحثون إليه متحاكمين . ولكنه ليس خاصاً بهذا السبب ، بل هو عام . . وإلى آخر الزمان . . طالما أنه ليس هناك رسول جديد ، ولا رساله جديده ، لتعديل شيء ما في هذا المرجع الأخير !

لقد كمل هذا الدين ، وتمت به نعمة الله على المسلمين . ورضيه

الله لهم منهج حياه للناس أجمعين . ولم يعد هنالك من سبيل

لتعديل شيء فيه أو تبديله ، ولا لترك شيء من حكمه إلى حكم

آخر ، ولا شيء من شريعته إلى شريعة أخرى . وقد علم الله حين

رضيه للناس ، أنه يسع الناس جميعاً . وعلم الله حين رضيه مرجعاً

أخيراً أنه يحقق الخير للناس جميعاً . وأنه يسع حياه الناس جميعاً ،

الى يوم الدين . وأي تعديل في هذا المنهج - ودعك من العدول عنه - هو إنكار لهذا المعلوم من الدين بالضرورة . يخرج صاحبه من هذا الدين . ولو قال باللسان ألف مره: إنه من المسلمين ! وقد علم الله أن معاذير كثيره يمكن أن تقوم وأن يبرر بها العدول عن شيء مما أنزل الله واتباع أهواء المحكومين المتحاكمين . . وأن هو اجس قد تتسرب في ضرورة الحكم بما أنزل الله كله بلا عدول عن شيء فيه ، في بعض الملابس والظروف . فحذر الله نبيه [ص] في هذه الآيات مرتين من اتباع أهواء المتحاكمين ، ومن فتنتهم له عن بعض ما أنزل الله إليه . . . وأولى هذه الهواجس: الرغبة البشرية الخفية في تأليف القلوب بين الطوائف المتعددة ، والاتجاهات والعقائد المتجمعة في بلد واحد . ومسايرة بعض رغباتهم عند ما تصطدم ببعض أحكام الشريعة ، والميل إلى التساهل في الأمور الطفيفة ، أو التي يبدو أنها ليست من أساسيات الشريعة !

وقد روى أن اليهود عرضوا على رسول الله [ص] أن يؤمنوا له إذا تصالح معهم على التسامح في أحكام بعينها منها حكم الرجم . وأن هذا التحذير قد نزل بخصوص هذا العرض . . ولكن الأمر - كما هو ظاهر - أعم من حالة بعينها وعرض بعينه . فهو أمر يعرض في مناسبات شتى ، ويتعرض له أصحاب هذه الشريعة في كل حين . . . وقد شاء الله - سبحانه - أن يحسم في هذا الأمر ، وأن يقطع الطريق على الرغبة البشرية الخفية في التساهل مراعاة للاعتبارات والظروف ، وتأليفا للقلوب حين تختلف الرغبات والأهواء . فقال لنبيه: إن الله لو شاء لجعل الناس أمة واحدة ؛ ولكنه جعل لكل منهم طريقا ومنهاجا ؛ وجعلهم مبتلين مختبرين فيما آتاهم من الدين والشريعة ، وما آتاهم في الحياة كلها من عطايا . وأن كلا منهم يسلك طريقه ؛ ثم يرجعون كلهم إلى الله ، فينبئهم بالحقيقة ، ويحاسبهم على ما اتخذوا من منهج وطريق . . . وأنه إذن لا يجوز أن يفكر في التساهل في شيء من الشريعة لتجميع المختلفين في المشارب والمناهج . . فهم لا يتجمعون: لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة . ولكن ليلوكم فيما آتاكم . فاستبقوا الخيرات . إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون .

بذلك أغلق الله - سبحانه - مداخل الشيطان كلها ؛ وبخاصة ما يبدو منها خيرا وتأليفا للقلوب وتجميعا للصفوف ؛ بالتساهل في شيء من شريعة الله ؛ في مقابل إرضاء الجميع ! أو في مقابل ما يسمونه وحدة الصفوف !

إن شريعة الله أبقي وأغلى من أن يضحي بجزء منها في مقابل شيء قدر الله ألا يكون ! فالناس قد خلقوا ولكل منهم استعداد ، ولكل منهم مشرب ، ولكل منهم منهج ، ولكل منهم طريق . ولحكمة من حكم الله خلقوا هكذا مختلفين . وقد عرض الله عليهم الهدى ؛ وتركهم يستبقون . وجعل هذا ابتلاء لهم يقوم عليه جزاؤهم يوم يرجعون إليه ، وهم إليه راجعون ؛ وإنما لتعلة باطللة إذن ، ومحاولة فاشلة ، أن يحاول أحد تجميعهم على حساب شريعة الله ، أو بتعبير آخر على حساب صلاح الحياة البشرية وفلاحها . فالعدول أو التعديل في شريعة الله لا يعني شيئاً إلا الفساد في الأرض ؛ وإلا الانحراف عن المنهج الوحيد القويم ؛ وإلا انتفاء العدالة في حياة البشر ؛ وإلا عبودية الناس بعضهم لبعض ، واتخاذ بعضهم لبعض أرباباً من دون الله . . وهو شر عظيم وفساد عظيم . . لا يجوز ارتكابه في محاولة عقيمة لا تكون ؛ لأنها غير ما قدره الله في طبيعة البشر ؛ ولأنها مضادة للحكمة التي من أجلها قدر ما قدر من اختلاف المناهج والمشارع ، والاتجاهات والمشارب . . وهو خالق الخلق وصاحب الأمر الأول فيهم والأخير . وإليه المرجع والمصير . .

إن محاولة التساهل في شيء من شريعة الله ، لمثل هذا الغرض ، تبدو - في ظل هذا النص الصادق الذي يبدو مصداقه في واقع الحياة البشرية في كل ناحية - محاولة سخيطة ؛ لا مبرر لها من الواقع ؛ ولا سند لها من إرادة الله ؛ ولا قبول لها في حس المسلم ، الذي لا يحاول إلا تحقيق مشيئة الله . فكيف وبعض من يسمون أنفسهم "مسلمين" يقولون: إنه لا يجوز تطبيق الشريعة حتى لا نخسر "السائحين" ؟!!! أي والله هكذا يقولون ! ويعود السياق فيؤكد هذه الحقيقة ، ويزيدها وضوحاً . فالنص الأول: فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق . . قد يعني النهي عن ترك شريعة الله كلها إلى أهوائهم ؛ فالآن يحذره من فتنتهم له عن بعض ما أنزل الله إليه: وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم ، واحذره أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك . . . فالتحذير هنا أشد وأدق ؛ وهو تصوير للأمر على حقيقته . . فهي فتنة يجب أن تحذر . . والأمر في هذا المجال لا يعدو أن يكون حكماً بما أنزل الله كاملاً ؛ أو أن يكون اتباعاً للهوى وفتنة يحذر الله منها .

ثم يستمر السياق في تتبع الهواجس والخواطر ؛ فيهنون على رسول الله [ص] أمرهم إذا لم يعجبهم هذا الاستمساك الكامل بالصغيرة قبل الكبيرة في هذه الشريعة ، وإذا هم تولوا فلم

يختاروا الإسلام دينا ؛ أو تولوا عن الاحتكام إلى شريعة الله [في ذلك الأوان حيث كان هناك تخير قبل أن يصبح هذا حتما في دار الإسلام] :

فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم . وإن كثيرا من الناس لفاسقون .
فإن تولوا فلا عليك منهم ؛ ولا يفتنك هذا عن الاستمسك الكامل بحكم الله وشريعته . ولا تجعل إعراضهم يفت في عضدك أو يحولك عن موقفك . . فإنهم إنما يتولون ويعرضون لأن الله يريد أن يجزيهم على بعض ذنوبهم . فهم الذين سيصيبهم السوء بهذا الإعراض: لا أنت ولا شريعة الله ودينه ؛ ولا الصف المسلم المستمسك بدينه . . ثم إنها طبيعة البشر: وإن كثيرا من الناس لفاسقون فهم يخرجون وينحرفون . لأنهم هكذا ؛ ولا حيلة لك في هذا الأمر ، ولا ذنب للشريعة ! ولا سبيل لاستقامتهم على الطريق !

وبذلك يغلق كل منافذ الشيطان ومداخله إلى النفس المؤمنة ؛ ويأخذ الطريق على كل حجة وكل ذريعة لترك شيء من أحكام هذه الشريعة ؛ لغرض من الأغراض ؛ في ظرف من الظروف . . ثم يقفهم على مفرق الطريق . . فإنه إما حكم الله ، وإما حكم الجاهلية . ولا وسط بين الطرفين ولا بديل . . حكم الله يقوم في الأرض ، وشريعة الله تنفذ في حياة الناس ، ومنهج الله يقود حياة البشر . . أو أنه حكم الجاهلية ، وشريعة الهوى ، ومنهج العبودية . . فأيهما يريدون ؟

أفحكم الجاهلية يبغون ؟ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ؟ . . ؟

إن معنى الجاهلية يتحدد بهذا النص . فالجاهلية - كما يصفها الله ويحددها قرآنه - هي حكم البشر للبشر ، لأنها هي عبودية البشر للبشر ، والخروج من عبودية الله ، ورفض ألوهية الله ، والاعتراف في مقابل هذا الرفض بالوهية بعض البشر وبالعبودية لهم من دون الله . .

إن الجاهلية - في ضوء هذا النص - ليست فترة من الزمان ؛ ولكنها وضع من الأوضاع . هذا الوضع يوجد بالأمس ، ويوجد اليوم ، ويوجد غدا ، فيأخذ صفة الجاهلية ، المقابلة للإسلام ، والمناقضة للإسلام .

والناس - في أي زمان وفي أي مكان - إما أنهم يحكمون بشريعة الله - دون فتنة عن بعض منها - ويقبلونها ويسلمون بها تسليما ، فهم إذن في دين الله . وإما أنهم يحكمون بشريعة من صنع البشر - في أي صورة من الصور - ويقبلونها فهم إذن في جاهلية ؛ وهم

في دين من يحكمون بشريعته ، وليسوا بحال في دين الله . والذي لا يتغى حكم الله يتغى حكم الجاهلية ؛ والذي يرفض شريعة الله يقبل شريعة الجاهلية ، ويعيش في الجاهلية . وهذا مفرق الطريق ، يقف الله الناس عليه . وهم بعد ذلك بالخيار !

ثم يسألهم سؤال استنكار لابتغائهم حكم الجاهلية ؛ وسؤال تقرير لأفضلية حكم الله .

ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ؟ . .
وأجل ! فمن أحسن من الله حكما ؟

ومن ذا الذي يجرؤ على ادعاء أنه يشرع للناس ، ويحكم فيهم ، خيرا مما يشرع الله لهم ويحكم فيهم ؟ وأية حجة يملك أن يسوقها بين يدي هذا الادعاء العريض ؟

أيستطيع أن يقول: إنه أعلم بالناس من خالق الناس ؟ أيستطيع أن يقول: إنه أرحم بالناس من رب الناس ؟ أيستطيع أن يقول: إنه أعرف بمصالح الناس من إله الناس ؟ أيستطيع أن يقول: إن الله - سبحانه - وهو يشرع شريعته الأخيرة ، ويرسل رسوله الأخير ؛ ويجعل رسوله خاتم النبيين ، ويجعل رسالته خاتمة الرسالات ، ويجعل شريعته شريعة الأبد . . . كان - سبحانه - يجهل أن أحوالاً ستطرأ ، وأن حاجات ستستجد ، وأن ملابسات ستقع ؛ فلم يحسب حسابها في شريعته لأنها كانت خافية عليه ، حتى انكشفت للناس في آخر الزمان ؟!

ما الذي يستطيع أن يقوله من ينحي شريعة الله عن حكم الحياة ، ويستبدل بها شريعة الجاهلية ، وحكم الجاهلية ؛ ويجعل هواه هو أو هوى شعب من الشعوب ، أو هوى جيب من أجيال البشر ، فوق حكم الله ، وفوق شريعة الله ؟

ما الذي يستطيع أن يقوله . . وبخاصة إذا كان يدعي أنه من المسلمين ؟!

الظروف ؟ الملابسات ؟ عدم رغبة الناس ؟ الخوف من الأعداء ؟ . . ألم يكن هذا كله في علم الله ؛ وهو يأمر المسلمين أن يقيموا بينهم شريعته ، وأن يسيروا على منهجه ، وألا يفتنوا عن بعض ما أنزله ؟

قصور شريعة الله عن استيعاب الحاجات الطارئة ، والأوضاع المتجددة ، والأحوال المتغلبة ؟ ألم يكن ذلك في علم الله ؛ وهو يشدد هذا التشديد ، ويحذر هذا التحذير ؟

يستطيع غير المسلم أن يقول ما يشاء . . ولكن المسلم . . أو من يدعون الإسلام . . ما الذي يقولونه من هذا كله ، ثم يبقون على شيء من الإسلام ؟ أو يبقى لهم شيء من الإسلام ؟

إنه مفرق الطريق ، الذي لا معدى عنده من الاختيار ؛ ولا فائدة في المماحكة عنده ولا الجدل . .
إما إسلام وإما جاهلية . إما إيمان وإما كفر . إما حكم الله وإما حكم الجاهلية . .

والذين لا يحكمون بما أنزل الله هم الكافرون الظالمون الفاسقون . والذين لا يقبلون حكم الله من المحكومين ما هم بمؤمنين . .

إن هذه القضية يجب أن تكون واضحة وحاسمة في ضمير المسلم ؛ وألا يتردد في تطبيقها على واقع الناس في زمانه ؛ والتسليم بمقتضى هذه الحقيقة ونتيجة هذا التطبيق على الأعداء والأصدقاء !

وما لم يحسم ضمير المسلم في هذه القضية ، فلن يستقيم له ميزان ؛ ولن يتضح له منهج ، ولن يفرق في ضميره بين الحق والباطل ؛ ولن يخطو خطوة واحدة في الطريق الصحيح . . وإذا جاز أن تبقى هذه القضية غامضة أو مائعة في نفوس الجماهير من الناس ؛ فما يجوز أن تبقى غامضة ولا مائعة في نفوس من يريدون أن يكونوا "المسلمين" وأن يحققوا لأنفسهم هذا الوصف العظيم" (الظلال ج 2 ص 887-905)

4- " ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفوا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا" [النساء 60-63]

تفسير الطبري ج: 5 ص: 152

يعني بذلك جل ثناؤه ألم تر يا محمد بقلبك فتعلم إلى الذين يزعمون أنهم صدقوا بما أنزل إليك من الكتاب وإلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل من قلبك من الكتب يريدون أن يتحاكموا في خصومتهم إلى الطاغوت يعني إلى من يعظمونه ويصدرون عن قوله ويرضون بحكمه من دون حكم الله وقد أمروا أن يكفروا به يقول وقد أمرهم الله أن يكذبوا بما جاءهم به الطاغوت الذي يتحاكون إليه فتركوا أمر الله واتبعوا أمر الشيطان ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا يعني أن الشيطان يريد أن يصد هؤلاء المتحاكمين إلى الطاغوت عن سبيل الحق والهدى فيضلهم عنها ضلالا بعيدا يعني فيجور بهم عنها جورا شديدا

تفسير الطبري ج: 5 ص: 155
القول في تأويل قوله تعالى وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله
وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا يعني
بذلك جل ثناؤه ألم تر يا محمد إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما
أنزل إليك من المنافقين وإلى الذي يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل
من قبلك من أهل الكتاب يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وإذا
قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله يعني بذلك وإذا قيل لهم تعالوا
هلموا إلى حكم الله الذي أنزله في كتابه وإلى الرسول ليحكم بيننا
رأيت المنافقين يصدون عنك يعني بذلك يمتنعون من المصير إليك
لتحكم بينهم ويمنعون من المصير إليك كذلك غيرهم صدودا

5- (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا
في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليماً) [النساء 65]
تفسير القرطبي ج: 5 ص: 266
وقالت طائفة نزلت في الزبير مع الأنصاري وكانت الخصومة في
سقي بستان فقال عليه السلام للزبير اسقي أرضك ثم أرسل
الماء إلى أرض جارك فقال الخصم أراك تحابي ابن عمك فتلون
وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للزبير اسق ثم أحبس
الماء حتى يبلغ الجدر ونزل فلا وربك لا يؤمنون الحديث ثابت
صحيح رواه البخاري

تفسير القرطبي ج: 5 ص: 267
واختار الطبري أن يكون نزول الآية في المنافق واليهودي كما قال
مجاهد ثم تناول بعمومها قصة الزبير قال ابن العربي وهو الصحيح
فكل من أتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم فهو
كافر لكن الأنصاري زل زلة فأعرض عنه النبي صلى الله عليه
وسلم وأقال عثرته لعلمه بصحة يقينه وأنها كانت فلتة وليست
لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وكل من لم يرض بحكم
الحاكم وطعن فيه ورده فهي ردة يستتاب وأما إن طعن في
الحاكم نفسه لا في الحكم فله تعزيره وله أن يصفح عنه

تفسير ابن كثير ج: 1 ص: 521
يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم
الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع الأمور فما حكم به فهو
الحق الذي يجب الانقياد له باطنا وظاهرا ولهذا قال ثم لا يجدوا في
أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليماً أي إذا حكموك
يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجا مما حكمت به

وينقادون له في الظاهر والباطن فيسلمون لذلك تسليما كلياً
ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة كما ورد في الحديث والذي نفسي
بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به

صحيح ابن حبان ج: 1 ص: 203
ذكر نفي الإيمان عمن لم يخضع لسنن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو اعترض عليها بالمقاييسات المقلوبة والمخترعات
الداخضة 24 أخبرنا أبو خليفة حدثنا أبو الوليد حدثنا ليث بن
سعد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن عبد الله بن الزبير
حدثه ثم أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير ثم رسول الله صلى
الله عليه وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها النخل فقال
الأنصاري سرح الماء يمر فأبى عليه الزبير فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك فغضب
الأنصاري وقال يا رسول الله أن كان بن عمك فتلون وجه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر قال
الزبير فوالله لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية

صحيح ابن حبان ج: 5 ص: 465
عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
صحيح ابن حبان ج: 5 ص: 466
ثم ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم
على أنبيائهم فما أمرتم فأتوا منه ما استطعتم وما نهيت عنه
فانتهوا قال بن عجلان حدثني زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان
عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد فيه وما
أخبرتكم أنه من ثم الله فهو الذي لا شك فيه قال أبو حاتم رضي
الله عنه في هذا الخبر بيان واضح أن النواهي صلى الله عليه
وسلم كلها على الحتم والإيجاب حتى تقوم الدلالة على نديبتها
وأن أوامره صلى الله عليه وسلم بحسب الطاقة والوسع على
الإيجاب حتى تقوم الدلالة على نديبتها قال الله جل وعلا وما آتاكم
الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ثم نفي الإيمان عن من لم
يحكم رسوله فيما شجر بينهم من حيث لا يجدوا في أنفسهم مما
قضى وحكم حرجاً ويسلموا لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم
تسليماً بترك الآراء المعكوسة والمقاييسات المنكوسة فقال فلا
وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في
أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً

يقول الأستاذ الشهيد - كما نحسبه - سيد قطب رحمه الله:

" الدرس الثالث: 60 - 65 التحاكم إلى الطاغوت

وحين ينتهي السياق من تقرير هذه القاعدة الكلية في شرط الإيمان وحد الإسلام ، وفي النظام الأساسي للأمة المسلمة ، وفي منهج تشريعها وأصوله . . يلتفت إلى الذين ينحرفون عن هذه القاعدة ؛ ثم يزعمون - بعد ذلك - أنهم مؤمنون ! وهم ينقضون شرط الإيمان وحد الإسلام . إذ يريدون أن يتحاكموا إلى غير شريعة الله . . إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به . . يلتفت إليهم ليعجب من أمرهم ويستنكر . . وليحذرهم - وأمثالهم - من إرادة الشيطان بهم الضلال . ويصف حالهم حين يدعون إلى ما أنزل الله وإلى الرسول فيصدون . ويعتبر هذا الصدود نفاقا . كما اعتبر إرادتهم التحاكم إلى الطاغوت خروجاً من الإيمان - بل وعدم دخول فيه ابتداء - كما يصف معاذيرهم الواهية الكاذبة في اتباع هذه الخطة المستنكرة ، حين تجر عليهم الوبال والنكال . . ومع هذا كله فهو يوجه رسول الله [ص] إلى النصح لهم وموعظتهم . . ويختم المقطع كله ببيان ما أراده الله - سبحانه - من إرسال الرسل . .

وهو أن يطاعوا . . ثم بنص صريح جازم في شرط الإيمان وحد الإسلام مرة أخرى . .

ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك . يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت - وقد أمروا أن يكفروا به - ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً . وإذا قيل لهم: تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول ، رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً . فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ، ثم جاءوك ، يحلفون بالله إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً . أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم . فأعرض عنهم ، وعظهم ، وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا . وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله . ولو أنهم - إذ ظلموا أنفسهم - جاؤوك ، فاستغفروا الله ، واستغفر لهم الرسول ، لوجدوا الله تواباً رحيماً . . فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم . ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ؛ ويسلموا تسليماً . .

إن هذا التصوير لهذه المجموعة التي تصفها النصوص ، يوحى بأن هذا كان في أوائل العهد بالهجرة . يوم كان للنفاق صولة ؛ وكان لليهود - الذين يتبادلون التعاون مع المنافقين - قوة . . وهؤلاء الذين يريدون أن يتحاكموا إلى غير شريعة الله - إلى الطاغوت - قد يكونون جماعة من المنافقين - كما صرح بوصفهم

في الآية الثانية من هذه المجموعة - وقد يكونون جماعة من اليهود الذين كانوا يدعون - حين تجد لهم أقضية مع بعضهم البعض أو أهل المدينة - إلى التحاكم إلى كتاب الله فيها . . التوراة أحيانا ، وإلى حكم الرسول أحيانا - كما وقع في بعض الأقضية - فيرفضون ويتحاكمون إلى العرف الجاهلي الذي كان سائدا . . ولكننا نرجح الفرض الأول لقوله فيهم: يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك . . واليهود لم يكونوا يسلمون أو يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إلى الرسول . إنما كان المنافقون هم الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليه وما أنزل من قبله [كما هو مقتضى العقيدة الإسلامية من الإيمان بالرسول كلهم] . وهذا لم يكن يقع إلا في السنوات الأولى للهجرة . قبل أن تخضع شوكة اليهود في بني قريظة وفي خيبر . وقبل أن يتضاءل شأن المنافقين بانتهاء شأن اليهود في المدينة !

على أية حال نحن نجد في هذه المجموعة من الآيات ، تحديدا كاملا دقيقا حاسما لشرط الإيمان وحد الإسلام ، ونجد شهادة من الله بعدم إيمان الذين يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به كما نجد قسما من الله سبحانه - بذاته العلية - أنهم لا يدخلون في الإيمان ؛ ولا يحسبون مؤمنين حتى يحكموا الرسول [ص] في أقضيتهم . ثم يطيعوا حكمه ، وينفذوا قضاءه . طاعة الرضى ، وتنفيذ الارتياح القلبي ؛ الذي هو التسليم ، لا عجزا واضطرارا . ولكن طمأنينة وارتضاء ..

ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك . يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت - وقد أمروا أن يكفروا به - ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا . .

ألم تر إلى هذا العجب العاجب . . قوم . . يزعمون . . الإيمان . ثم يهدمون هذا الزعم في أن ؟! قوم يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك . ثم لا يتحاكمون إلى ما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ؟ إنما يريدون أن يتحاكموا إلى شيء آخر ، وإلى منهج آخر ، وإلى حكم آخر . . يريدون أن يتحاكموا إلى . .

الطاغوت . . الذي لا يستمد مما أنزل إليك وما أنزل من قبلك . ولا ضابط له ولا ميزان ، مما أنزل إليك وما أنزل من قبلك . . ومن ثم فهو . . طاغوت . . طاغوت بادعائه خاصية من خواص الألوهية . وطاغوت بأنه لا يقف عند ميزان مضبوط أيضا ! وهم لا يفعلون هذا عن جهل ، ولا عن ظن . . إنما هم يعلمون يقينا ويعرفون تماما ، أن هذا الطاغوت محرم التحاكم إليه : وقد أمروا أن يكفروا به . . فليس في الأمر جهالة ولا ظن . بل هو العمد والقصد . ومن ثم لا يستقيم ذلك الزعم . زعم أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من

قبلك ! إنما هو الشيطان الذي يريد بهم الضلال الذي لا يرجى منه مآب . . .

ويريد الشيطان أن يضلهم ضللا بعيدًا . . .
فهذه هي العلة الكامنة وراء إرادتهم التحاكم إلى الطاغوت . وهذا هو الدافع الذي يدفعهم إلى الخروج من حد الإيمان وشرطه بإرادتهم التحاكم إلى الطاغوت ! هذا هو الدافع يكشفه لهم .
لعلهم يتنبهون فيرجعوا . ويكشفه للجماعة المسلمة ، لتعرف من يحرك هؤلاء ويقف وراءهم كذلك .

ويمضي السياق في وصف حالهم إذا ما دعوا إلى ما أنزل الله إلى الرسول وما أنزل من قبله . . . ذلك الذي يزعمون أنهم آمنوا به :
وإذا قيل لهم: تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول ، رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا .

يا سبحان الله ! إن النفاق يأبى إلا أن يكشف نفسه ! ويأبى إلا أن يناقض بديهيات المنطق الفطري . . . وإلا ما كان نفاقا . . .
إن المقتضى الفطري البديهي للإيمان ، أن يتحاكم الإنسان إلى ما آمن به ، وإلى من آمن به . فإذا زعم أنه آمن بالله وما أنزل ، وبالرسول وما أنزل إليه . ثم دعي إلى هذا الذي آمن به ، ليتحاكم إلى أمره وشرعه ومنهجه ؛ كانت التلييه الكاملة هي البديهية الفطرية . فأما حين يصد ويأبى فهو يخالف البديهية الفطرية . ويكشف عن النفاق . وينبئ عن كذب الزعم الذي زعمه من الإيمان !

وإلى هذه البديهية الفطرية يحاكم الله - سبحانه - أولئك الذين يزعمون الإيمان بالله ورسوله . ثم لا يتحاكمون إلى منهج الله ورسوله . بل يصدون عن ذلك المنهج حين يدعون إليه صدودا !
ثم يعرض مظهرًا من مظاهر النفاق في سلوكهم ؛ حين يقعون في ورطة أو كارثة بسبب عدم تلييتهم للدعوة إلى ما أنزل الله وإلى الرسول ؛ أو بسبب ميلهم إلى التحاكم إلى الطاغوت .
ومعاذيرهم عند ذلك . وهي معاذير النفاق:

فكيف إذا أصابتهم مصيبة - بما قدمت أيديهم - ثم جاؤوك يحلفون بالله: إن أردنا إلا إحسانًا وتوفيقًا . . .

وهذه المصيبة قد تصيبهم بسبب انكشاف أمرهم في وسط الجماعة المسلمة - يومذاك - حيث يصبحون معرضين للنبد والمقاطعة والازدراء في الوسط المسلم . فما يطبق المجتمع المسلم أن يرى من بينه ناسًا يزعمون أنهم آمنوا بالله وما أنزل ، وبالرسول وما أنزل إليه ؛ ثم يميلون إلى التحاكم لغير شريعة الله ؛ أو يصدون حين يدعون إلى

التحاكم إليها . . إنما يقبل مثل هذا في مجتمع لا إسلام له ولا
إيمان . وكل ما له من الإيمان زعم كزعم هؤلاء ؛ وكل ما له من
الإسلام دعوى وأسماء !

أو قد تصيبهم المصيبة من ظلم يقع بهم ؛ نتيجة التحاكم إلى غير
نظام الله العادل ؛ ويعودون بالخيبة والندامة من الاحتكام إلى
الطاغوت ؛ في قضية من قضاياهم .
أو قد تصيبهم المصيبة ابتلاء من الله لهم . لعلمهم يتفكرون
ويهدون . .

وأياماً ما كان سبب المصيبة ؛ فالنص القرآني ، يسأل
مستنكراً: فكيف يكون الحال حينئذ ! كيف يعودون إلى الرسول
[ص] :

يحلّفون بالله إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً . . .
إنها حال مخزية . . حين يعودون شاعرين بما فعلوا . . غير قادرين
على مواجهة الرسول [ص] بحقيقة دوافعهم . وفي الوقت ذاته
يحلّفون كاذبين: أنهم ما أرادوا بالتحاكم إلى الطاغوت - وقد يكون
هنا هو عرف الجاهلية - إلا رغبة في الإحسان والتوفيق ! وهي
دائماً دعوى كل من يحدون عن الاحتكام إلى منهج الله
وشريعته: أنهم يريدون اتقاء الإشكالات والمتاعب والمصاعب ،
التي تنشأ من الاحتكام إلى شريعة الله ! ويريدون التوفيق بين
العناصر المختلفة والاتجاهات المختلفة والعقائد المختلفة . . إنها
حجة الذين يزعمون الإيمان - وهم غير مؤمنين - وحجة المنافقين
الملتوين . . هي هي دائماً وفي كل حين !
والله - سبحانه - يكشف عنهم هذا الرداء المستعار . ويخبر
رسوله [ص] ، أنه يعلم حقيقة ما تنطوي عليه جوانحهم . ومع
هذا يوجهه إلى أخذهم بالرفق ، والنصح لهم بالكف عن هذا
الالتواء:

أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم . فأعرض عنهم وعظّمهم ،
وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا . .

أولئك الذين يخفون حقيقة نواياهم وبواعثهم ؛ ويحتجون بهذه
الحجج ، ويعتذرون بهذه المعاذير . والله يعلم خبايا الضمائر
ومكنونات الصدور . . ولكن السياسة التي كانت متبعة - في ذلك
الوقت - مع المنافقين كانت هي الإغضاء عنهم ، وأخذهم بالرفق ،
واطراد الموعدة والتعليم . .
والتعبير العجيب:

وقل لهم . . في أنفسهم . . قولا بليغاً .
تعبير مصور . . كأنما القول يودع مباشرة في الأنفس ، ويستقر
مباشرة في القلوب .

وهو يرغبهم في العودة والتوبة والاستقامة والاطمئنان إلى كنف الله وكنف رسوله . . بعد كل ما بدا منهم من الميل إلى الإحتكام إلى الطاغوت ؛ ومن الصدود عن الرسول [ص] حين يدعون إلى التحاكم إلى الله والرسول . . فالتوبة بابها مفتوح ، والعودة إلى الله لم يفت اوانها بعد ؛ واستغفارهم الله من الذنب ، واستغفار الرسول لهم ، فيه القبول ! ولكنه قبل هذا كله يقرر القاعدة الأساسية: وهي أن الله قد أرسل رسله ليطاعوا - بإذنه - لا ليخالف عن أمرهم . ولا ليكونوا مجرد وعاظ ! ومجرد مرشدين !

وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله . ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك ، فاستغفروا الله ، واستغفر لهم الرسول ، لوجدوا الله توابا رحيمًا . .

وهذه حقيقة لها وزنها . . إن الرسول ليس مجرد "واعظ" يلقي كلمته ويمضي . لتذهب في الهواء - بلا سلطان - كما يقول المخادعون عن طبيعة الدين وطبيعة الرسل ؛ أو كما يفهم الذين لا يفهمون مدلول "الدين" .

إن الدين منهج حياة . منهج حياة واقعية . بتشكيلاتها وتنظيماتها ، وأوضاعها ، وقيمها ، وأخلاقها وآدابها . وعباداتها وشعائرها كذلك . وهذا كله يقضي أن يكون للرسالة سلطان . سلطان يحقق المنهج ، وتخضع له النفوس خضوع طاعة وتنفيذ . . والله أرسل رسله ليطاعوا - بإذنه وفي حدود شرعه - في تحقيق منهج الدين . منهج الله الذي أرادته لتصريف هذه الحياة . وما من رسول إلا أرسله الله ، ليطاع ، بإذن الله . فتكون طاعته طاعة لله . . ولم يرسل الرسول لمجرد التأثير الوجداني ، والشعائر التعبدية . . فهذا وهم في فهم الدين ؛ لا يستقيم مع حكمة الله من إرسال الرسل . وهي إقامة منهج معين للحياة ، في واقع الحياة . . وإلا فما أهون دنيا كل وظيفة الرسول فيها أن يقف واعظا . لا يعنيه إلا أن يقول كلمته ويمضي . يستهتر بها المستهترون ، وبيتذلها المبتذلون !!!

ومن هنا كان تاريخ الإسلام كما كان . . كان دعوة وبلاغا . ونظام وحكما . وخلافة بعد ذلك عن رسول الله [ص] تقوم بقوة الشريعة والنظام ، على تنفيذ الشريعة والنظام . لتحقيق الطاعة الدائمة للرسول . وتحقيق إرادة الله من إرسال الرسول . وليست هنالك صورة أخرى يقال لها: الإسلام . أو يقال لها: الدين . إلا أن تكون طاعة للرسول ، محققة في وضع وفي تنظيم . ثم تختلف أشكال هذا الوضع ما تختلف ؛ ويبقى أصلها الثابت . وحقيقتها التي لا توجد بغيرها . . استسلام لمنهج الله ، وتحقيق لمنهج رسول الله . وتحاكم إلى شريعة الله . وطاعة للرسول فيما بلغ عن الله ،

وإفراد لله - سبحانه - بالألوهية [شهادة أن لا إله إلا الله] ومن ثم إفراده بالحاكمة التي تجعل التشريع ابتداءً حقاً لله ، لا يشاركه فيه سواه . وعدم احتكام إلى الطاغوت . في كثير ولا قليل . والرجوع إلى الله والرسول ، فيما لم يرد فيه نص من القضايا المستجدة ، والأحوال الطارئة ؛ حين تختلف فيه العقول . . وأمام الذين ظلموا أنفسهم بميلهم عن هذا المنهج ، الفرصة التي دعا الله المنافقين إليها على عهد رسول الله ، [ص] - ورغبهم فيها . .

ولو أنهم - إذ ظلموا أنفسهم - جاؤوك ، فاستغفروا الله ، واستغفر لهم الرسول ، لوجدوا الله تواباً رحيماً . . والله تواب في كل وقت وعلى من يتوب . والله رحيم في كل وقت على من يؤوب . وهو - سبحانه - يصف نفسه بصفته . ويعد العائدين إليه ، المستغفرين من الذنب ، قبول التوبة وإفاضة الرحمة . . والذين يتناولهم هذا النص ابتداءً ، كان لديهم فرصة استغفار الرسول [ص] وقد انقضت فرصتها . وبقي باب الله مفتوحاً لا يغلق . ووعدته قائماً لا ينقض . فمن أراد فليقدم . ومن عزم فليتقدم . .

وأخيراً يجيء ذلك الإيقاع الحاسم الجازم . إذ يقسم الله - سبحانه - بذاته العلية ، أنه لا يؤمن مؤمن ، حتى يحكم رسول الله [ص] في أمره كله . ثم يمضي راضياً بحكمه ، مسلماً بقضائه . ليس في صدره حرج منه ، ولا في نفسه تلجلج في قبوله :

فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم . ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلموا تسليماً . . ومرة أخرى نجدنا أمام شرط الإيمان وحد الإسلام . يقرره الله سبحانه بنفسه . ويقسم عليه بذاته . فلا يبقى بعد ذلك قول لقائل في تحديد شرط الإيمان وحد الإسلام ، ولا تأويل لمؤول . اللهم إلا مما حكة لا تستحق الاحترام . . وهي أن هذا القول مرهون بزمان ، وموقوف على طائفة من الناس ! وهذا قول من لا يدرك من الإسلام شيئاً ؛ ولا يفقه من التعبير القرآني قليلاً ولا كثيراً . فهذه حقيقة كلية

من حقائق الإسلام ؛ جاءت في صورة قسم مؤكد ؛ مطلقة من كل قيد . . وليس هناك مجال للوهم أو الإيهام بأن تحكيم رسول الله [ص] هو تحكيم شخصه . إنما هو تحكيم شريعته ومنهجه . وإلا لم يبق لشريعة الله وسنة رسوله مكان بعد وفاته [ص] وذلك قول أشد المرتدين ارتداداً على عهد أبي بكر - رضي الله عنه - وهو الذي قاتلهم عليه قتال المرتدين . بل قاتلهم على ما هو دونه بكثير

. وهو مجرد عدم الطاعة لله ورسوله ، في حكم الزكاة ؛ وعدم قبول حكم رسول الله فيها ، بعد الوفاة !
وإذا كان يكفي لإثبات "الإسلام" أن يتحاكم الناس إلى شريعة الله وحكم رسوله . . فانه لا يكفي في "الإيمان" هذا ، ما لم يصحبه الرضى النفسى ، والقبول القلبي ، وإسلام القلب والجنان ، في اطمئنان !
هذا هو الإسلام . . وهذا هو الإيمان . . فلتنظر نفس أين هي من الإسلام ؛ وأين هي من الإيمان ! قبل ادعاء الإسلام وادعاء الإيمان !"
(الظلال ج 2 ص 693-697)

6- (إن الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً، أولئك هم الكافرون حقا وأعدنا للكافرين عذاباً مهيناً) [النساء 150، 151]

يقول الأستاذ الشهيد - كما نحسبه - سيد قطب رحمه الله :
"بعد ذلك يأخذ السياق في جولة مع الذين أوتوا الكتاب بصفة عامة ! ثم ينتقل منها إلى اليهود في شوط ، وإلى النصارى في الشوط الآخر . . واليهود يجهرون بالسوء - إفكا وبهتاناً - على مريم وعلى عيسى - ويأتي ذكر هذا الجهر في ثنايا الجولة ؛ فترتبط هذه الجولة بذلك البيان الذي تتضمنه الآيتان السابقتان في السياق .

والجولة كلها طرف من المعركة التي خاضها القرآن مع أعداء الجماعة المسلمة في المدينة . والتي سلفت منها في هذه السورة وفي سورتي البقرة وآل عمران أطراف أخرى . . فنأخذ في استعراضها هنا كما وردت في السياق القرآني:

الدرس الثاني: 150 - 152 كفر من فرقوا بين الرسل واشتراط الإيمان بهم جميعاً إن الذين يكفرون بالله ورسوله ؛ ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ؛ ويقولون: نؤمن ببعض ونكفر ببعض ؛ ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً . أولئك هم الكافرون حقا ، وأعدنا للكافرين عذاباً مهيناً . والذين آمنوا بالله ورسوله ، ولم يفرقوا بين أحد منهم ، أولئك سوف يؤتيهم أجورهم ؛ وكان الله غفوراً رحيمًا .

لقد كان اليهود يدعون الإيمان بأنبيائهم ؛ وينكرون رسالة عيسى ورسالة محمد ؛ كما كان النصارى يقفون بإيمانهم عند عيسى - فضلا عن تأليهه - وينكرون رسالة محمد كذلك .

وكان القرآن ينكر على هؤلاء وهؤلاء ؛ ويقرر التصور الإسلامي الشامل الكامل عن الإيمان بالله ورسوله ؛ بدون تفريق بين الله ورسله ؛ وبدون تفريق كذلك بين رسله جميعا . وبهذا الشمول كان الإسلام هو "الدين" الذي لا يقبل الله من الناس غيره ، لأنه هو الذي يتفق مع وحدانية الله ؛ ومقتضيات هذه الوحدانية . إن التوحيد المطلق لله سبحانه يقتضي توحيد دينه الذي أرسل به الرسل للبشر ، وتوحيد رسله الذين حملوا هذه الأمانة للناس . . وكل كفر بوحدة الرسل أو وحدة الرسالة هو كفر بوحداية الله في الحقيقة ؛ وسوء تصور لمقتضيات هذه الوحدانية . فدين الله للبشر ومنهجه للناس ، هو لا يتغير في أساسه كما أنه لا يتغير في مصدره

لذلك عبر السياق هنا عن يريدون التفرقة بين الله ورسله [بأن يؤمنوا بالله ويكفروا بالرسل] وعن يريدون التفرقة بين الرسل [بأن يؤمنوا ببعضهم ويكفروا ببعضهم] عبر عن هؤلاء وهؤلاء بأنهم الذين يكفرون بالله ورسله ، وعد تفرقتهم بين الله ورسله ، وتفرقتهم بين بعض رسله وبعض ، كفرا بالله وبرسله . إن الإيمان وحدة لا تتجزأ . . الإيمان بالله إيمان بوحدايته - سبحانه - ووحدايته تقتضي وحدة الدين الذي ارتضاه للناس لتقوم حياتهم كلها - كوحدة - على أساسه . ويقتضي وحدة الرسل الذين جاءوا بهذا الدين من عنده - لا من عند أنفسهم ولا في معزل عن إرادته ووجيه - ووحدة الموقف تجاههم جميعا . . ولا سبيل إلى تفكيك هذه الوحدة . إلا بالكفر المطلق ؛ وإن حسب أهله أنهم يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ! وكان جزاؤهم عند الله أن أعد لهم العذاب المهين . . أجمعين . .

أولئك هم الكافرون حقا ، وأعدتنا للكافرين عذابا مهينا . . أما "المسلمون" فهم الذين يشتمل تصورهم الاعتقادي على الإيمان بالله ورسله جميعا ؛ بلا تفرقة . فكل الرسل عندهم موضع اعتقاد واحترام ؛ وكل الديانات السماوية عندهم حق - ما لم يقع فيها التحريف فلا تكون عندئذ من دين الله ، وإن بقي فيها جانب لم يحرف ، إذ أن الدين وحدة - وهم يتصورون الأمر - كما هو في حقيقته - :إلها واحدا ، ارتضى للناس دينا واحدا ؛ ووضع لحياتهم منهاجا واحدا ، وأرسل رسله إلى الناس بهذا الدين الواحد وهذا المنهج الواحد . وموكلب الإيمان - في حسهم - موصول ، يقوده نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وإخوانهم من الرسل - صلوات الله وسلامه عليهم جميعا - ونسبهم هم إلى هذا الموكلب الموصول عريق ؛ وهم حملة هذه الأمانة الكبرى ، وهم ورثة هذا الخير الموصول على طول الطريق المبارك . . لا تفرقة ولا عزلة

ولا انفصام . وإليهم وحدهم انتهى ميراث الدين الحق . وليس وراء ما عندهم إلا الباطل والضلال .

وهذا هو "الإسلام" الذي لا يقبل الله غيره من أحد . وهؤلاء هم "المسلمون" الذين يستحقون الأجر من الله على ما عملوا ،

ويستحقون منه المغفرة والرحمة فيما قصروا فيه :

أولئك سوف يؤتيهم أجورهم ، وكان الله غفورا رحيمًا . .

والإسلام إنما يتشدد هذا التشدد في توحيد العقيدة في الله

ورسله ، لأن هذا التوحيد هو الأساس اللائق بتصور المؤمن لإلهه -

سبحانه - كما أنه هو الأساس اللائق بوجود منظم ، غير متروك

للتعدد والتصادم . ولأنه هو العقيدة اللائقة بإنسان يرى وحدة

الناموس في هذا الوجود أينما امتد بصره . ولأنه هو التصور الكفيل

بضم المؤمنين جميعا في موكب واحد ، يقف أمام صفوف الكفر ،

وفي حزب واحد يقف أمام أحزاب الشيطان . . ولكن هذا الصف

الواحد ليس هو صف أصحاب الاعتقادات المحرفة - ولو كان لها

أصل سماوي - إنما هو صف أصحاب الإيمان الصحيح والعقيدة

التي لم يدخلها انحراف . .

ومن ثم كان "الإسلام" هو "الدين" . وكان "المسلمون" "خير أمة

أخرجت للناس" المسلمون المعتقدون عقيدة صحيحة ، العاملون

بهذه العقيدة . لا كل من ولد في بيت مسلم ، ولا كل من لآك

لسانه كلمة الإسلام !

وفي ظل هذا البيان يبدو الذين يفرقون بين الله ورسوله ،

ويفرقون بين بعض الرسل وبعض ، منقطعين عن موكب الإيمان ،

مفرقين للوحدة التي جمعها الله ، منكرين للوحدانية التي يقوم

عليها الإيمان بالله " (الظلال ج 2 ص 797 ، 798)

7- "ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من

بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين، وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم

بينهم إذا فريق منهم معرضون، وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه

مذعنين، أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله

عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون، إنما كان قول المؤمنين إذا

دعوا إلى الله ورسوله أي إلى كتاب الله وحكم رسوله أن يقولوا

سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون" [النور 47- 51]

تفسير ابن كثير ج: 3 ص: 299

الآيات 24\47\52 يخبر تعالى عن صفات المنافقين الذين

يظهرون خلاف ما يبطنون يقولون قولا بألسنتهم آمنا بالله

وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك أي يخالفون

أقوالهم بأعمالهم فيقولون ما لا يفعلون ولهذا قال تعالى وما أولئك

بالمؤمنين وقوله تعالى وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم

الآية أي إذا طلبوا إلى اتباع الهدى فيما أنزل الله على رسوله
أعرضوا عنه واستكبروا في أنفسهم عن اتباعه وهذه كقوله تعالى
ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من
قبلك إلى قوله رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا وفي الطبراني
76939 من حديث روح بن عطاء عن أبي ميمونة عن أبيه عن
الحسن عن سمرة مرفوعا من دعي إلى سلطان فلم يجب فهو
السهو لاحق له وقوله تعالى وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين
أي وإذا كانت الحكومة لهم لا عليهم جاءوا سامعين مطيعين وهو
معنى قوله مذعنين وإذا كانت الحكومة عليه أعرض ودعا الحق
وأحب أن يتحاكم النبي صلى الله عليه وسلم ليروج باطله ثم
فإذعانه أولا لم يكن عن اعتقاد منه أن ذلك هو الحق بل لأنه
موافق لهواه ولهذا لما خالف الحق قصده عدل عنه إلى غيره
ولهذا قال تعالى أفي قلوبهم مرض الآية يعني لا يخرج أمرهم عن
أن يكون في القلوب مرض لازم لها أو قد عرض لها شك في الدين
أو يخافون أن يجور الله ورسوله عليهم في الحكم وأيا كان فهو
كفر محض والله عليم بكل منهم وما هو منطوق عليه من وقوله
تعالى بل أولئك هم الظالمون أي بل هم الظالمون الفاجرون والله
ورسوله مبرآن مما يظنون ويتوهمون من الحيف والجور تعالى
الله ورسوله عن ذلك قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي حدثنا موسى بن
إسماعيل حدثنا مبارك حدثنا الحسن قال كان الرجل إذا كان بينه
وبين الرجل منازعة فدعي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهو محق أذعن وعلم أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
سيقضي له بالحق وإذا أراد أن يظلم فدعي إلى النبي صلى الله
عليه وسلم أعرض وقال أنطلق إلى فلان فأنزل الله هذه الآية
فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان بينه وبين أخيه شيء
فدعي

تفسير ابن كثير ج: 3 ص: 300
إلى حكم من أحكام المسلمين فأبى أن يجيب فهو ظالم لاحق له
وهذا حديث غريب وهو مرسل ثم أخبر تعالى عن صفة المؤمنين
المستجيبين لله ولرسوله الذين لا يبغون دينا سوى كتاب الله
وسنة رسوله فقال إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله
ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا أي سمعنا وطاعة
ولهذا وصفهم تعالى بالفلاح وهو نيل المطلوب والسلامة من
المرهوب فقال تعالى وأولئك هم المفلحون قال قتادة في هذه
الآية أن يقولوا سمعنا وأطعنا ذكر لنا أن عبادة بن الصامت وكان
عقبيا بدريا أحد نقباء الأنصار أنه لما حضره الموت قال لابن أخيه
جنادة بن أبي أمية ألا أنبئك بماذا عليك وبماذا لك قال بلى قال فإن

عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك
وأثرة عليك وعليك أن تقيم لسانك بالعدل وأن لا تنازع الأمر أهله
إلا أن يأمروك بمعصية الله بواحا فيما أمرت به من شيء يخالف
كتاب الله فاتبع كتاب الله وقال قتادة ذكر لنا أن أبا الدرداء قال لا
إسلام إلا بطاعة الله ولاخير إلا في جماعة والنصيحة لله ولرسوله
وللخليفة وللمؤمنين عامة قال وقد ذكر لنا أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه كان يقول عروة الإسلام شهادة أن لاإله إلا الله
 وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والطاعة لمن ولاه الله أمر المسلمين
رواه ابن أبي حاتم والأحاديث والآثار في وجوب الطاعة لكتاب الله
وسنة رسوله وللخلفاء الراشدين والأئمة إذا أمروا بطاعة الله أكثر
من أن تحصر في هذا المكان وقوله ومن يطع الله ورسوله قال
قتادة يطع الله ورسوله فيما أمراه به وترك ما نهياه عنه ويخشى
الله فيما مضى من ذنوبه ويتقه فيما يستقبل وقوله فأولئك هم
الفائزون يعني الذين فازوا بكل خير وأمنوا من كل شر في الدنيا
والآخرة

تفسير القرطبي ج: 12 ص: 294

هذه الآية دليل على وجوب إجابة الداعي إلى الحاكم لأن الله
سبحانه ذم من دعي إلى رسوله ليحكم بينه وبين خصمه بأقبح
الذم فقال أفي قلوبهم مرض الآية قال ابن خوزمندان واجد على
كل من دعي إلى مجلس الحاكم أن يجيب ما لم يعلم أن الحاكم
فاسق أو عداوة بين المدعي والمدعى عليه وأسند الزهراوي عن
الحسن ابن أبي الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من دعاه خصمه إلى حاكم من حكان المسلمين فلم يجب فهو
ظالم ولا حق له ذكره الماوردي أيضا قال ابن العربي وهذا حديث
باطل فأما قوله فهو ظالم فكلام صحيح وأما قوله فلا حق له فلا
يصح ويحتمل أنه يريد أنه على غير الحق
51 24 قوله تعالى إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله
ورسوله أي إلى كتاب الله وحكم رسوله أن يقولوا سمعنا وأطعنا
قال ابن عباس أخبر بطاعة المهاجرين والأنصار وإن كان ذلك فيما
يكرهون